السياسات التعليمية في السودان

الحاضر والرؤى المستقبلية

د. آنور عبدالله ليمان

التدقيق اللغوي : أ. صلاح التوم ابراهيم

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر - السودان
379 أنور عبدالله ليمان 1973 -
إ ع . س
السياسات التعليمية فيث السودان الحضر والرؤي المستقبلية / انور عبدالله ليمان -
ط.1.- الخرطوم : إ ع. ليمان ، 2022.
148 ص ، 24 سم.
ردمك 5 - 52 52- -99988 978 ISBN
1. السياسات التعليمية. 2. التعليم - تاريخ السودان إ. العنوان .

قائمة المحتويات

المقدمة ٧

الفصل الأول ٩

السياسات التعليمية ١٠

مدخل..... ١٠

مفهوم السياسات..... ١١

السياسة التعليمية..... ١٤

مفهوم السياسة التعليمية ١٤

أهمية السياسة التعليمية ١٦

مكونات السياسة التعليمية..... ١٩

مصادر السياسة التعليمية:..... ٢١

المحددات الرئيسية لتنفيذ السياسات..... ٢١

خصائص السياسات التعليمية..... ٢٢

صنع السياسات التعليمية..... ٢٣

تحديات السياسات التعليمية..... ٢٧

مراجعة السياسات التعليمية المرتبطة بالهدف الرابع للتنمية المستدامة ٣٠

تطبيق السياسات التعليمية على الهدف الرابع للتنمية المستدامة..... ٣١

الفصل الثاني

مراحل تطور التعليم العام بالسودان في الفترة من (١٩٠٠ – ٢٠٢٢م)

مقدمة..... ٤١
التعليم في عهد الحكم الثنائي ٤٢
التعليم في فترة استقلال السودان ٤٥
تخطيط السياسات الجديدة للتعليم في السودان بعد الاستقلال..... ٤٥
التعليم في فترة نظام مايو ١٩٦٩..... ٤٧
التعليم العام في السودان في فترة نظام الإنقاذ ١٩٨٩ -٢٠١٩م ٥٠
أهداف استراتيجية التعليم العام ١٩٩١- ٢٠٠١م ٥١
فلسفة ومرامي وغايات التربية السودانية في فترة الانقاذ..... ٥١
السياسات التعليمية في عهد الانقاذ..... ٥٤
نظام التقويم في التعليم العام ٥٩
التعليم الشامل للجميع ٦٢
برامج وزارة التربية والتعليم لعام (٢٠١٩م) ٦٨
التعليم العام بالسودان في الفترة الانتقالية (٢٠١٩ – ٢٠٢٢م) ٦٩
أهداف التعليم العام بالسودان في الفترة الانتقالية..... ٦٩
المؤتمر الدولي للتعليم العام بالسودان (يناير ٢٠٢٠م) ٧٠
مؤتمر ثورة ديسمبر للنهوض بالتعليم أغسطس (٢٠٢٠م) ٧٣

توصيات مؤتمر ثورة ديسمبر ٨٢
مراحل تطور التعليم العالي في السودان ٨٥
التعليم العالي قبل الاستقلال ٨٥
التعليم العالي بعد الاستقلال..... ٨٦
التعليم العالي في عهد ثورة الانقاذ ١٩٨٩م..... ٨٦
استراتيجية ثورة التعليم العالي ٨٨
ملامح ثورة التعليم العالي ٩١

الفصل الثالث

تحديات السياسات التعليمية في السودان

مقدمة..... ٩٥
مشكلات التعليم في السودان ٩٦
العوامل المؤثرة على رسم السياسات التعليمية بالسودان..... ٩٩
العوامل السياسية..... ٩٩
العوامل الاقتصادية..... ١٠٠
العوامل الجغرافية..... ١٠١
العوامل الاجتماعية..... ١٠٢
العوامل السكانية..... ١٠٣
العوامل الثقافية..... ١٠٤

العوامل التكنولوجية.....١٠٥

الفصل الرابع **١٠٧**

رؤى مستقبلية للسياسات التعليمية في السودان ١٠٨

مقدمة.....١٠٨

دور المعلم السوداني في ظل عصر المعلومات ١١٠

عملية اتخاذ القرار ١١٤

تكنولوجيا التعليم ١٢٠

الادارة الالكترونية ١٢١

تطوير المناهج الدراسية ١٣٠

تضمين التربية الوطنية في المناهج الدراسية.....١٣٢

تطوير نظام القياس والتقويم ١٣٥

المراجع ١٤١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم, علّم الأنسانَ مالم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، رسول هذه الأمّة خير الأمم، وعلى آله وصبحه وكل من آمن به وأسلم.

جاءت فكرة تأليف هذا الكتاب من الواقع الذي يعيشه الكاتب بوصفه يعمل بالإدارة العامة للتخطيط والسياسات والبحوث بوزارة التربية والتعليم الاتحادية، ومن صميم المشكلات الإدارية التي تواجه المؤسسات التربوية من ترهّل الإدارات وبطء المعاملات الإدارية، وضياع البيانات التربوية وتعدد مصادرها, ما يقلّل من مصداقيتها، ومشكلات الاتصال والتواصل بين أطراف العملية التربوية، وعدم الاستعداد التام للقائمين على أمر التربية والتعليم التخلّي عن الطرق التقليدية في الإدارة ومواكبة التطورات التي شهدها العالم في مجال استخدام تكنولوجيا التعليم وتوظيفها لترقية العمل الإداري التربوي والتعليمي وتحقيق الأهداف التربوية المنشودة ومن ثم تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم الشامل والمنصف للجميع.

ويسعى الكاتب إلى إبراز مشكلات السياسات التعليمية عموماً وفي السودان بصورة خاصة، واقتراح الحلول المناسبة وتقديم الرؤى المستقبلية بما يتفق والاتجاهات المعاصرة, وتداعيات التقدم العلمي والتكنولوجي

التي يشهدها القرن الحادي والعشرين, كذلك النظرة الحديثة لطرائق التدريس وعدم الاكتفاء بالطرائق التقليدية ما يدعو إلى وضع المناهج التعليمية التي تهتم بتوظيف تكنولوجيا التعليم والتوجهات الحديثة في التربية المعاصرة التي دعت إلى أهمية توظيف تكنولوجيا التعليم في عمليات الإدارة واتخاذ القرار وعملية التدريس.

والله الموفق

المؤلف٢٠٢٢م

الباب الأول

السياسات التعليمية

السياسات التعليمية

مدخـل :

التعليم عماد التنمية وركيزتها الأساسية, به تنهض الأمم, وتزدهر الشعوب, ومن خلاله تتقدم البلدان والدول، وقد أثبتت التجارب أنّ نجاح عمليات تطوير التعليم وإصلاحه يقوم على فعالية السياسة التعليمية ووضوحها, لذلك تُعد السياسة التعليمية حجر الزاوية الذي يحدد مستقبل التعليم للأفراد وللمجتمعات, كما أن تطور الأمم وازدهارها وتقدمها يقاس بكفاءة وجودة نظامها التعليمي، لأنّها هي التي ستقود العمل والتخطيط التربوي بنجاح وفعالية كبيرة، وأنّ مسيرة إصلاح التعليم لا تتعثر إلا بخللٍ في بناء السياسة التعليمية وتنفيذها.

تتعامل السياسة التعليمية مباشرة مع الإنسان بصفته المؤثر والفعّال داخل المجتمع، كما أنّ النظام التعليمي يستمد قوّته وجودة مخرجاته من انطلاقه من سياسة تعليمية ثابتة وجيدة تعمل على تحديد الإطار الإجرائي الذي بدوره يساعد في توجيه القرارات ووضع الخطط والبرامج التربوية بالشكل الذي يسهم في تطوير العملية التعليمية، ما يكسب أفراد المجتمع القيم والمعارف والمهارات التي تساعدهم على تطوير أنفسهم وبناء مجتمعهم، لذا تعتبر عملية بناء السياسات التربوية من أهم متطلّبات التخطيط والنمو، كونها مرشدًا للتفكير، وموجّهة للأهداف

والوسائل والإجراءات، ومصدرًا رئيسًا في الإعداد، والتنمية، والتدريب، والتعليم للمخرجات البشرية المؤهّلة في المجالات العلمية، والاجتماعية، والتربوية والثقافية والفنية والاقتصادية التي يحتاجها المجتمع لتحقيق الرخاء والنمو والتطور في مختلف مستوياته المتعددة, والسياسة التعليمية تمهد لوضع الخطط وتتصل بالفلسفة والأهداف, الجدير بالذكر إن أبرز العوامل التي كان لها عظيم الأثر في تطوير السياسات التعليمية العالمية للقرن الحادي والعشرين النهضة المتسارع للتكنولوجيا.

مفهوم السياسات:

السياسات عبارة عن مجموعة من المبادئ والتوجهات العامة والقوانين والتشريعات واللوائح والخطوط العريضة التي ترسم خارطة طريق المؤسسة وترجع اليها الادارة عند اتخاذ القرارات.

وعرّفت السياسات بأنها المبادئ والاجراءات التي تتبعها الدولة بفئة معينة من القضايا بطريقة تتماشى مع القانون والأعراف المؤسسية, وهي عبارة عن برنامج عمل يتضمن أهداف ووسائل وأساليب عامة تخص المجتمع.

وتعريف آخر يرى أن السياسة مجموعة من النشاطات التي تقوم بها السلطة التشريعية فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم والاسكان, كما تشمل نشاطات النظام العام.

السياسة التعليمية:

هنالك عدد من المفاهيم والمصطلحات التي تتقاطع مع مفهوم السياسة

التعليمية ولمعرفة مغزى وغايات السياسة التعليمية بصورة واضحة, لا بد أن نتعرف على هذه المصطلحات التي من شأنها الاسهام في تبسيط مفهوم السياسة التعليمية, وهي جزء أصيل من السياسة التعليمية نفسها, وتتمثل هذه المفاهيم والمصطلحات في:

التخطيط:

عبارة عن فكرة ورؤية مستقبلية تنبني بالنظر للمعطيات السابقة والحاضرة والمتوقعة مستقبلاً, وهو عملية تجزئة لعمل يراد تنفيذه على ارض الواقع ورسم الكيفية والآليات لاستخدام الموارد المتاحة وهو عبارة عن وضع قائمة تضمن الخطوات المقرر إتباعها من أجل الوصول لهدف معين, وعادة ما يكون التخطيط قصير المدى مرتبط بالمستقبل القريب او قصير الاجل.

كما يعد التخطيط مرحلة أساسية ومهمة من مراحل الإدارة التربوية، لأنه يمثّل أسلوباً في التفكير والمفاضلة بين أساليب وطرق العمل لاختيار أفضل البدائل التي تتناسب والإمكانات المتاحة من ناحية, وطبيعة الأهداف المنشود تحقيقها من ناحية أخرى, خاصة بعد أن أصبح العالم قرية صغيرة بفعل الثورة المعلوماتية والتطور المعرفي والتكنولوجي ووسائل الاتصالات بمختلف أنواعها.

وعّرف التخطيط بأنه مجموعة الطرق العلمية المنظمة التي تقوم على أساس احتياجات و مطالب أبناء المجتمع المتطور، لإشباعها كماً وكيفاً، بتصميم خطة قومية علمية سليمة تراعى فيها الظروف الاقتصادية

والاجتماعية والتربوية للمجتمع لإعداد الأفراد إعدادا روحياً ونفسياً وجسمياً وسلوكياً و تربوياً، وبناء الشخصية الإنسانية المتكاملة والمتزنة، وذلك لا يتحقق إلا عن طريق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، في ظل نظام ديمقراطي سليم.

الاستراتيجية:

تعني تحليل للخطط وتنفيذها علي أرض الواقع, وهي التي تحدد الاتجاه لتحقيق الأهداف والأولويات التي تحددها السياسة, وهي طويلة المدى للمستقبل وتشرف على وضعها الادارة العليا في المؤسسة وديناميكية في طبيعتها.

وتُعرَّف الاستراتيجيَّة بأنّها مجموعة من الأبحاث المقصودة، والعميقة لخُطَّة العمل, وذلك لتطوير الميزَة التنافُسيَّة، وتعزيز الأداء على المدى البعيد، وتُمثِّل هذه الأبحاث عمليَّة تكراريَّة للتنبُّؤ، وتحليل التحدِّيات والفُرَص التي قد تُواجِه المؤسسة في البيئة الخارجيَّة، أو الداخليَّة، وتُعَدُّ الاستراتيجيّة الطريقَ الجَوهريَّ لتحقيق أهداف المؤسسة.

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة الخطط أو الطرق والأساليب المبنية على فنون التخطيط وادارة العمليات بشكل منظم ومتكامل لتحقيق أهداف معينة على المدى البعيد اعتماداً على التخطيط والاجراءات في استخدام المصادر والامكانات المتاحة, وتعتبر خارطة الطريق للمؤسسات وتحديد رؤيتها وأهدافها, ولها القدرة على التعامل مع التطورات بعيدة المدى.

الاجراءات:

هي الخطوات التفصيلية والمراحل والمهام المترابطة والمرتبة, والمعاملات والأفعال والأقوال التي تتّبع لتنفيذ عمل معين في سبيل تحقيق أهداف محددة مسبقاً.

والاجراءات عبارة عن مجموعة من القواعد الصارمة التي تحدد الطريقة الدقيقة التي يجب أن يتم بها أداء مهمة معينة, يحتوي على الأنشطة التي تتبع تسلسلًا معينًا، من أجل الأداء السليم للمؤسسة, وبالتالي فإنها رموز صارمة يجب اتباعها أثناء أداء نشاط معين.

ويتم اتخاذ الإجراءات من قبل الحكومات والمؤسسات لتنفيذ برامج أو أنشطة جديدة للأشخاص المعنيين, قد تكون هذه سياسات جديدة أو إصلاحات في البرامج الحالية, وبالتالي فإن كل سياسة أو نشاط أو برنامج لديها مجموعة محددة من الإجراءات من أجل تحسين عملية سير النشاط.

مفهوم السياسات التعليمية:

السياسة التعليمية عبارة عن رؤية موجهه لتحقيق أهداف كبيرة وبعيدة ووضع الخطة التربوية الناجحة التي تسهم في تطوير التعليم, ولابد أن يوفر لتنفيذ هذه السياسة كل ما تحتاجه من إمكانات مادية وعينية وقوى بشرية عاملة، وتكلفة حتى تفي بكل ما تتطلّبه خطط تنمية المجتمع.

كما عرّفت السياسات التعليمية بأنها مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه التعليم فيها, لما يخدم أهدافها العامة

ومصالحها الوطنية وتنبثق السياسات التعليمية عن الفلسفة التربوية للدولة وتحدد على اساس واقع المجتمع وتطلعاته وظروفه وإمكاناته وكذلك من خلال التشريعات التي تصدرها الدولة والقرارات التي تتخذها لمعالجة القضايا التربوية المختلفة.

كما تعبّر السياسة التعليمية عن الاختيارات السياسية للدولة وعن قيمها وعاداتها وتقاليدها وفلسفتها واستشرافها المستقبل وما تحتاجه من خدمات ومهارات وثروات بشرية, كما تعتبر تحديد الشكل العام للمراحل الدراسية التي ينتظم فيها المتعلم وأهداف كل مرحلة والخطط والاستراتيجيات والبرامج والاتجاهات والقوانين والقواعد والنظم واللوائح المنظمة للعمل والعوامل والأسس التي تسير على ضوئها التربية.

تتضمن السياسة التعليمية أهداف واضحة وقابلة للتحقق ومعايير من أجل التنفيذ وتحسين وجودة التعليم.

وينبغي عند صياغة السياسة التعليمية مراعاة الآتي:

١. أن تكون منبثقة من السياسة العامة للدولة وتوجهها وفلسفة المجتمع وموروثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية.

٢. أن تتكامل والسياسات الفرعية للدولة من أجل تحقيق الأهداف التنموية.

٣. أن تراعي احتياجات الحاضر وتستشرف المستقبل.

٤. أن تكون مرنة لمواجهة التغيرات المحتملة.

٥. أن تعتمد السياسة التعليمية على البحث والتحليل الدقيق لفهم احتياجات النظام التعليمي والتحديات التي يواجهها.

٦. يجب أن يشمل رسم السياسة التعليمية جميع فئات المجتمع المعنية بالتعليم بما في ذلك المعلمين والمتعلمين وأولياء الأمور والمؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي لتضمين صوت الجميع في صنع القرار.

٧. يجب أن تهدف السياسة التعليمية الى تعزيز جودة التعليم وتوفير فرص العدالة والانصاف للجميع، كما يتعيّن النظر في تحسين البنية التحتية للمدارس وتطوير المناهج الدراسية وتحسين الجودة الأكاديمية.

٨. يتطلب رسم السياسة التعليمية التمويل المستدام والموارد المالية اللازمة لتنفيذ السياسة بشكل فاعل، كما يجب أن يحظى التعليم بالأولوية في الميزانية العامة للدولة.

أهمية السياسات التعليمية:

تشكّل السياسة التعليمية أساساً لتقويم الخطط المقترحة والاستراتيجيات وتقضي على الازدواجية وعدم الاتساق, كما توفر نوعاً من الشعور بالأمن لدى العاملين ودرجة من الاستقرار النسبي وأيضاً توفر الوقت والجهد والمال على كافة المستويات الإدارية والفنية, ويمكن تلخيص أهمية السياسات التعليمية في الآتي:

١. تعمل السياسة التعليمية على زيادة وعي القائمين على صناعة القرار في جميع المستويات وذلك بالحلول المتاحة والممكنة للتحديات التي تواجه

التعليم في القرن الحالي.

٢.نقل التجارب والمعارف والخبرات وذلك من خلال إقامة شبكات اتصال فعالة وقوية لتطوير السياسة التعليمية.

٣. تحسين ظروف التعليم وتطوير الوسائل الخاصة بالعمل من خلال توفير العدد اللازم للمنشآت والمرافق، وبذل أقصى جهد لتأسيس الخدمات اللازمة للمؤسسات التعليمية، واستخدام الأساليب والطرق الحديثة التي تسهم في ٤.تطوير التعليم وتتيح للمتعلمين إمكانية المشاركة الفاعلة والايجابية في التعبير بحرية عن أفكارهم واهتماماتهم على اعتبار كونهم طرف أساسي في عملية التعليم.

٥. السياسة التعليمية هي الرؤية المجتمعية التي تشكِّل إطارًا مرجعيًا، من خلال المؤسسات التعليمية والتربوية، التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي لتحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة فيه, وأنّ تخطيط التنمية في الموارد البشرية، هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة، ويعد المتعلم هو العنصر الأول في بناء الحضارة ومن ثم ينبغي البدء به.

٦. السياسة التعليمية تنظم العلاقة بين التنمية الشاملة والمستدامة للدولة وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مترابطان، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، وأصبح التعليم متغيرًا رئيسًا من متغيرات النظام العالمي الجديد، ومعيارًا من معايير القوة والمنافسة، وأحد أبرز طرق مواجهة التحديات العالمية في ثورة المعلومات والتكنولوجيا وغيرها من التحديات.

٧.السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، وفق المثل العليا التي تتبنّاها المجتمعات، والتي تشكِّل مجتمع المستقبل, كما توفر الكفايات النوعية لكل فئة من هؤلاء بشكل مختلف الأبعاد والأعماق، ما يسهم في تحديد المستويات العلمية، والمهارات والخبرات اللازمة التي يجب أن تتوافر في كل متعلم.

٨. السياسة التعليمية توائم بين إمكانات المجتمع التي يمكن أن يوظّفها لصالح العملية التربوية والتعليمية، وبين الأهداف والطموحات التي تسعى إلى تحقيقها التربية والتعليم.

٩. السياسة التعليمية تعمل على المواءمة بين متطلّبات المجتمع وخاصة سوق العمل وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية، إذ لا فائدة من تخريج أفراد ليصبحوا أعدادًا لا جدوى منهم، تعمل على تفاقم البطالة, بل لابد من التوافق بين مخرجات النظام التعليمي، وما يحتاجه المجتمع من كوادر مؤهّلة ومتخصصة.

١٠. السياسة التعليمية تنظم العملية التعليمية، وذلك عن طريق التخطيط للمراحل التعليمية وقطاعاتها، وتحديد أهداف واضحة وطموحة لكل مرحلة، وتحديد خطط زمنية لتحقيق التقدم، وتحقيق الأهداف، وتحديد الأطر، والأسس، والمبادئ، والقيم العامة التي تسير على ضوئها العملية التعليمية كلها، وفي تحديد المسؤوليات الإدارية، والفردية، والجماعية عند تنفيذ السياسات والأهداف ما يسهل تنفيذ السياسة التعليمية، ويحقق

التنمية الشاملة التي ينشدها المجتمع.

مكونات السياسات التعليمية:

تتحدد السياسات التعليمية في ضوء مجموعة من المكونات التي لا تكتمل بدونها وبناء عليه تُشكّل في مجملها السياسة التعليمية وتتكون مما يلي:

السياق:

ويعبّر عن البيئة الخاصة بالسياسة التعليمية التي تتكون من عدد من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والتي تؤدي إلى اعتماد سياسة معينة دون أخرى، وتحديد قضية معينة ووضعها ضمن الأجندة السياسية خلال وقت معين، حيث تتغير درجة الاهتمام بها من وقت لأخر، فالسياسات التعليمية تتم داخل وسط مجتمعي محدد وتتشكل بناء على عناصره، ومن أبرز هذه العناصر السياق السياسي ونوعية تأثيره على التعليم بناء على النظام السياسي القائم في المجتمع.

النص:

ويشكل النص أو الصيغة إحدى مكونات السياسة التعليمية والمقصود بها المضمون العام للسياسة والذي يعبر عنه في مجموعة من الوثائق السياسية التي تعكس الايدلوجية المحركة لمتخذي القرار، كما ان هذا النص يتضمن عدد من المحاور التي تشكل في مجملها العام السياسة التعليمية وذلك ضمن الإطار المجتمعي، ويتضمن الأهداف والمبادئ

العامة للسياسة التعليمية والاستراتيجيات والخطط والبرامج الموضوعة ومشروعات العمل.

النتائج:

وتعتبر النتائج من الخطوات الأساسية المكملة لتنفيذ السياسة التعليمية حيث يعني بها التغيرات التي تحدث بسبب تطبيق سياسة معينة من سياسات التعليم، ويمكن قياس هذا التغيير فيما يشمل الجانب الكيفي والكمي في ضوء ما تسفر عنه نتائج الخطة الإجرائية التي ترتبط بهذه السياسة وحتى يتم قياس نتائج السياسة التعليمية المحددة فلابد من تحقيق التوافق والتوازن بين جماعات الدولة وأصحاب المصالح والقوى الفعالة في هذه السياسة، وبناء عليه تحدد أهداف السياسة التنفيذية.

المتعلم:

السياسة التعليمية تتكون من المتعلم الذي يشكل الركيزة الأساسية في النظام التعليمي ومحوره، فهو العنصر الذي من أجله يتم صناعة السياسة التعليمية وهو أيضا رأس المال البشري الذي بصلاحه يصلح المجتمع بشكل عام ويعتمد صلاح هذا الشخص على وجود سياسة تعليمية صالحة وفعالة أما المعلم فيشكّل المكون الثاني والذي لابد من الاهتمام به فكرياً ونفسياً ومادياً وعلمياً واختياره بالاعتماد على مجموعة من الأسس العلمية الدقيقة وذلك للوصول إلى سياسة التعليمية سليمة أما المناهج التعليمية فهي تشكل الحل الوحيد الذي لا بد أن يؤتي ثماره من خلال وضعها بطريقة منهجية علمية قائمة

على احتياجات المجتمع وبشكل خاص سوق العمل وضرورة مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين ومواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية المتنامية المواكبة لها.

مصادر السياسات التعليمية:

إن عملية صنع السياسات التعليمية تتطلب الرجوع إلى مجموعة من المصادر التي يتم من خلالها اشتقاق هذه السياسات وتتمثل هذه المصادر في:

الدستور:

ويمثل القانون الأعلى للمجتمع أو مجموعة القواعد والنظم الأساسية واللوائح التي يتم من خلالها تنظيم الدولة والحكم فيها كما أنه يرتبط بالدولة على اعتبار أنها هرم المؤسسات السياسية ويقوم النظام الدستوري بتنظيم العلاقات العامة في الدولة من حيث طريقة تكوينها واختصاصاتها وكذلك علاقاتها مع بعضها البعض وعلاقتها بالمواطنين.

فلسفة المجتمع:

وتتمثل في المعتقدات والأفكار والثقافة والقيم المتفاعلة فيما بينها والتي تتعلق بالواقع الاجتماعي والقيم والمبادئ المنتشرة في المجتمع وتتضمن أساليب التعامل الفردي والجماعي والمبادئ الأخلاقية في التعامل.

النظريات التربوية والفكر التربوي:

حيث يمثل الاجتهادات التي تتميز بها العقول والابتكارات والابداعات وكذلك الرؤية الشمولية المتكاملة والصبر المتعمق والاطلاع على الفكر التربوي ما يشكل فرصه كبيره للاستنارة والتفاعل الفكري والتوجيه والاستبداع, ويفيد القائمين على صناعة السياسات التربوية والتعليمية مع ضرورة الوضع في عين الاعتبار النظريات التربوية الحديثة والعلوم السلوكية والنفسية.

العقيدة الدينية للمجتمع: فالدين يعتبر من أهم الركائز الأساسية للعديد من الدول حول العالم ومن أبرزها الدول العربية والإسلامية والتي تعتبر الإسلام المنطلق الأساسي لصياغة وصنع السياسات التعليمية والتربوية.

احتياجات المتعلمين واتجاهاتهم:

المحددات الرئيسة لتنفيذ سياسة التعليم:

هناك أربعة أبعاد أساسية يجب أخذها في الاعتبار عند تنفيذ سياسة التعليم وهي كما يلي :

تصميم السياسة :

الطريقة التي تتم بها مناقشة السياسة وتأطيرها والمنطق الذي تقترحه بين مشكلة السياسة والحل الذي تقدمه وجدوى هذا الأخير يحدد إلى حد كبير ما إذا كان يمكن تنفيذ السياسة.

أصحاب المصلحة ومشاركتهم :

يتم تنفيذ سياسات التعليم من قبل الأفراد والمنظمات، مما يجعلها مركزية في عملية التنفيذ بسبب خصائصهم الخاصة وبفضل تفاعلهم مع المحددات الأخرى.

السياق المؤسسي والسياسي والمجتمعي:

يشمل الإطار المؤسسي القيود الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية التي تنظم عملية التنفيذ في نظام تعليمي معين كما يجب أن تؤخذ السياسات الأخرى المطبقة في التعليم والقطاعات الأخرى في الحسبان لأنها قد تسهل عملية التنفيذ أو تعرقلها.

استراتيجية التنفيذ :

تشير استراتيجية التنفيذ إلى الخطة التشغيلية التي توجه العملية لجعل السياسة نافذة المفعول.

خصائص السياسة التعليمية:

من أهم خصائص السياسات التعليمية التي تمكنها من تحقيق وظائفها بالشكل المطلوب :

١.مستمرة ومتطورة ومؤسسية ولا تتأثر بتغير المسؤولين وتبديلهم.

٢. توجيهية لا تشتمل على التفاصيل لحل المشكلات في المجتمع ولكن تمثل الإطار العام الذي من خلاله تتم عملية اتخاذ القرار بما يتفق والأهداف العامة المستمدة من فلسفة المجتمع.

٣. موضوعية ولا تتأثر بالنزعات الشخصية للتربويين والقائمين عليها,

منبثقة من مبادئ وأسس وأهداف عامة.

٤. مرنة وقابلة للتجديد والتغيير حسب متطلبات المرحلة.

٥. قابلة للتطبيق تنبني على واقع المجتمع واحتياجاته وامكاناته المتاحة.

٦. واقعية تعكس الواقع الاجتماعي وظروفه.

صنع السياسات التعليمية:

يقصد بصنع السياسات التعليمية العملية التي يتم من خلالها وضع السياسات لتوجيه الإدارة الفعالة للتعليم.

مراحل صنع السياسات التعليمية:

مراحل عملية صنع سياسة التعليم على النحو التالي:

١. تحليل الوضع القائم .

٢. تحديد خيارات السياسة .

٣. تقييم خيارات السياسة .

٤. اتخاذ قرار السياسة .

٥. التخطيط لتنفيذ السياسة .

٦. تنفيذ السياسات.

٧. تقييم تأثير السياسات .

٨. السياسة اللاحقة.

تحليل الوضع القائم:

إن تغيير السياسة هو استجابة لمشكلة أو مجموعة من المشاكل وبالتالي يجب أن يبدأ بمعرفة قطاع التعليم وسياقه التي تتمثل في:

خلفية البلد الموقع والجغرافيا والسكان والثقافة وأنماط التقسيم الطبقي الاجتماعي.

السياق السياسي وعملية صنع القرار الوطني، والقيمة المقارنة للتعليم، ودور التعليم في العملية الاجتماعية والسياسية.

السياق الاقتصادي: الوضع الاقتصادي الكلي الحالي بشكل عام وحالة الموارد البشرية بشكل خاص.

تأثير التحولات الديموغرافية والتحضر والهجرة على احتياجات التعليم والتدريب على المهارات.

يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية على قدرة النظام التعليمي وعلى بناء المدارس والتوسع فيه, ويُعد معدل النمو الاقتصادي مهمًا لتقدير الحاجة لأنواع معينة وأيضًا لتقدير المبالغ والاحتياجات المستقبلية.

قطاع التعليم:

ويبدأ تحليل القطاع بتحديد وفهم القضايا القطاعية الرئيسة ذات الصلة بالدولة, يمكن استكشاف هذه القضايا تحت ست فئات:

١. الوصول إلى الفرص التعليمية.

٢.العدالة في توزيع الخدمات التعليمية.

٣.هيكل نظام التعليم.

٤.الكفاءة الداخلية.

٥.الكفاءة الخارجية.

٦.الترتيبات المؤسسية لإدارة القطاع.

عملية تحديد خيارات السياسة:

عادة ما يتم إنشاء سياسات جديدة عندما يكون الوضع الحالي للقطاع وسياقه مضطربًا بسبب مشكلة أو قرار سياسي أو خطة إعادة تنظيم التخطيط الوطني العام, ويمكن إنشاء خيارات السياسة بعدة طرق مختلفة لاستيعاب عدم التوازن.

تقييم خيارات السياسة:

لا يمكن تقييم خيارات السياسة إلا إذا تم تطوير سيناريوهات بديلة للسماح بتقدير الآثار المحتملة للخيارات التي تم النظر فيها الموقف الذي يمكن إنشاؤه, إذا تم تنفيذ خيار السياسة مقارنة بالوضع الحالي من حيث الرغبة والقدرة على تحمل التكاليف والجدوى.

اتخاذ القرار السياسي:

قرار السياسة هو النتيجة المدروسة للتقييم والمراحل السابقة لعملية اتخاذ القرار تتويجًا لعملية تم خلالها جمع جميع المعلومات ذات الصلة بالقرار وتحليلها بعناية حتى يمكن تصميم واختيار سياسة مثالية تمامًا, قد لا تكون السياسة الناتجة مثالية لأي مجموعة مصالح فردية، ولكن مثل هذه النتيجة المتفاوض عليها ضرورية للحصول على قاعدة عريضة من

الدعم السياسي الذي سيكون ضروريًا لنقل السياسة من حالة الرسم إلى التنفيذ, الإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الضغوط السياسية في التقييم إلى إعاقة العملية.

تخطيط تنفيذ السياسة:

بمجرد اختيار السياسة، يجب أن يبدأ التخطيط لتنفيذ السياسة على الفور, على الرغم من أن الكثير من العمل الذي يجب القيام به خلال هذه المرحلة يمكن أن يعتمد على التقييمات التي يتم إجراؤها لاتخاذ قرار السياسة.

دورات السياسات اللاحقة:

إذا تم تنفيذ السياسة بشكل منهجي، فإن عملية تصميم السياسة والتخطيط والتنفيذ وتقييم الأثر وإعادة التصميم ستصبح متكررة، ومن الناحية النظرية، ستكون كذلك بلا حدود.

تحديات تواجه السياسات التعليمية:

لا يمكن أن ننطلق بوضع سياسات تعليمية دون معرفة الواقع والتحدّيات التي تواجه التعليم، ولا يقف ذلك عند المعرفة فقط ولكن لا بدّ أن يرتبط أيضا بحلول جذرية سريعة، وكأنّنا نمهد الطريق للسياسات.

التحدّيات التربوية وتتمثل بالآتي:

رغم الجهود الكبيرة التي بُذلت لمكافحة الأمّية في جميع دول العالم، نجد أنّها عادت نتيجة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية ومحدودية الإمكانات التربوية من أبنية وأجهزة وغيرها وعدم القدرة على توفير التكنولوجيا

الملائمة والمتطورّة, وتذبذب نسب الإنفاق على التعليم.

التحدّيات السياسية:

معاناة بعض الدول من الاحتقان السياسي والصراع الداخلي، والحروب الأهلية والعرقية, وصراع أهل السياسة على السلطة, والحراك السياسي الشعبي والمتغيّرات المصاحبة لها والتي تفرض نفسها على واقع الدول السياسي، وهذا يتطلّب تربية سياسية رصينة تعزّز الانتماء والولاء للوطن.

التحدّيات الاقتصادية:

المشكلات الاقتصادية التي أثّرت سلبًا على جميع مناحي الحياة في بعض الدول وقلّة الموارد الطبيعية وغيرها واعتماد بعض الدول على مصادر وحيدة للدخل, كذلك زيادة السكّان وما ترتّب عليها من ضغوط اقتصادية ومتطلّبات حياتية ومشكلات البطالة.

التحدّيات الثقافية:

الأنظمة التعليمية ناقلة للتراث الإيجابي ومحافظة عليه، تستند إلى قيم إنسانية متفاعلة مع الواقع، ولكن نتيجة للتغيّرات الكبيرة والكثيرة، تسرّبت العديد من الظواهر السلبية، والتي أثّرت على العديد من مكوّنات المجتمع، ما جعل التربية أمام تحدّيات كبيرة لترسيخ قيم فعّالة وأكثر إيجابية، ومدّ المتعلّمين بثقافة ذات بعد إنساني كبير، تساعد في نهوض الفرد والمجتمع, ولأن من أهداف التربية المتصلة

بالثقافة، عمليّة التثقيف المستمرّة للمتعلّمين، لذلك لا بدّ من تزويد المتعلّمين بنوع من الثقافة المحلية وترسيخ كلّ الأطر الثقافية المتصلة بها، إلى جانب الانفتاح على الآخر والاستفادة من الثقافات الأخرى, كذلك بروز مفهوم المواطنة العالمية كأحد متطلّبات السلم العالمي والانفتاح على الآخر والتعايش السلمي وحقوق الإنسان والحرّيات الأساسية، ما يجعلها أحد أهمّ التحدّيات التي تواجه التربية وذلك بالتوازن بين مفهوم المواطنة المحلّية والمواطنة العالمية.

التحديات الاجتماعية:

تفشي القبلية والطائفية والجهوية في المجتمعات وغيرها من الصور السالبة التي أثّرت على المجتمعات والدول على حدّ سواء, وظهور موجات التطرّف والغلوّ الذي وصل في بعض الحالات إلى حدّ الإرهاب, وأيضاً اهتزاز منظومة القيم الاجتماعية وتسرّب العديد من السلوكيات غير الأخلاقية، مثل العنف والتخريب والخروج عن الأعراف والقيم الإيجابية السائدة.

التحديات التكنولوجية:

في عصر المعلومات والاتصالات والتدفق المعرفي في شتى المجالات, لا بد من استصحاب الدور المتزايد والمتنامي للتكنولوجيا كمتطلّب حياتي ووسيلة معرفة وتعلّم ومحاولة الانتقال من استهلاك التكنولوجيا إلى صناعتها, وتوظيفها لخدمة الفرد والمجتمع.

مراجعة السياسات التعليمية المرتبطة بالهدف الرابع وتطويرها:

يتم مراجعة السياسات التعليمية التي تمّ اتخاذها وفق أسس علميّة، وذلك باتخاذ الآتي:

تحديد العناصر الأساسية المتّصلة بشكل ومضمون السياسات والتي منها:

١.تحديد فلسفة المجتمع ومشكلاته وتطلّعاته.

٢.فهم الواقع بكلّ موضوعية بما يحتويه من معطيات.

٣.تحديد ورسم الأهداف بشكل دقيق، بحيث يمكن فهمها وقياسها.

٤.اختيار متخصّصين في كلّ المجالات وأن تعكس الرؤية الوطنية .

٥.بناء وتطوير السياسات التعليمية وفق المعايير الآتية:

للسياسة التعليمية معايير لا بدّ من توافرها يمكن من خلالها صنعها ثم تقييمها، وتتمثل في الآتي:

الأساس القومي:

يجب أن تنبثق السياسة التعليمية من نظام اجتماعي له أبعاده القومية والثقافية والسياسية والاجتماعية والتربوية، وتعبّر عنه وتطمح إلى تطويره.

الأساس المعلوماتي:

السياسة التعليمية لا تنطلق من فراغ ولكنّها تستند إلى شبكة من معلومات دقيقة وواقعية ومتوقّعة، حول كلّ ما يحيط بالسياسة

التعليمية من بيانات خاصّة بالسكان والاقتصاد وطبيعة المجتمع والأموال وطريقة الإعلان عنها.

الحراك الاجتماعي:

بما أنّ السياسة التعليمية تنبع من نظام اجتماعي له خصائصه الثقافية وظروفه الحاضرة وآماله المستقبلية، فمن الضروري أن تعكس بوضوح العلاقة بين التربية والمجتمع.

المرونة:

يجب ألا تتّصف السياسة التعليمية بالجمود، وهذا عكس المرونة التي تطلبها السياسة التعليمية، حيث تتوافق مع المتغيّرات التي تحدث في الواقع الاجتماعي، وتراعي الإمكانات البشرية والمادية للمجتمع، مع الأخذ بأسلوب البدائل.

تطبيق السياسات التعليمية على الهدف الرابع للتنمية المستدامة:

يمكن وضع تصوّرات وآليات حول السياسات والإجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق الهدف الرابع على النحو الآتي:

الغاية الأولى:

ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد.

من الضروري لتحقيق هذه الغاية اتخاذ إجراءات تشمل التشريعات

والقوانين والجوانب التنظيمية والإدارية منها: النص بالحق في التعليم في دستور الدولة بشكل صريح، يكون مضمونه أن تتكفّل الدولة بالتعليم للجميع، وأن يكون إلزاميا ومجانيا، وبذلك فهو يحقّق مبدأين أساسيين من مبادئ التعليم هما:

١. ديمقراطية التعليم: وتعني أن يتمتّع الجميع بحقّ التعليم دون استثناء, من الجنسين وذوي الإعاقة والمناطق النائية، دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الدين أو النوع.

٢. تكافؤ الفرص التعليمية ويقصد به أن تكون الفرص التعليمية مقدّمة للجميع بالتساوي سواء من المباني أو المناهج أو الأدوات وغيرها, بإصدار أو تحديث قانون للتعليم يحدّد الجهة المسؤولة عن التعليم رسمياً وتحديد مسؤوليات وزارة التربية والتعليم بالتوظيف والمناهج وغيرها وأهداف التعليم في الدولة والمراحل التعليمية ومجانيّة التعليم وإلزاميته, والمركزية واللامركزية في التعليم.

الغاية الثانية:

النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي.

تشير معظم الأدبيات التربوية والنفسية إلى أن مرحلة الطفولة المبكرة، مرحلة تمتع الطفل باستقلاليته الاجتماعية، لذلك يجب أن تكون فترة تحفيز واستثارة لكلّ طاقاته، بإعطائه إمكانية استكشاف احتياجاته وحركته

وإظهار اهتمامه بالأشياء والأفراد من حوله، ومن أهمّ متطلّباتها أن تكون ثريّة بالمكوّنات المحفّزة والمعزّزة للتعلّم، وأن تحقّق للطفل السعادة والأمن، ما يساعده على تحمّل المسؤولية واكتساب عادات صحيّة واجتماعية جيّدة، وتعلّم لغته وتنمّى لديه الملاحظة والانتباه والإدراك ومعرفة الأرقام والأشكال الهندسية والمكان والزمان.

من الضروري لتحقيق هذه الغاية إصدار قانون ينصّ على إتاحة فرصة التحاق جميع الأطفال دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو اللغة وغيرها.

ومجانية رياض الأطفال وإلزاميتها, وإلحاق مرحلة رياض الأطفال بالسلّم التعليمي وإشراك القطاع الخاص في تمويلها ودمج الأطفال من ذوي الإعاقة مع الأسوياء.

كذلك صياغة فلسفة وأهداف جديدة ومواكبة لمرحلة رياض الأطفال بحيث تتركز فلسفة التعليم في رياض الأطفال على معطيات كثيرة تأتي في طليعتها وأهمّها الحقّ في التعليم، والانتقال من فكرة المساعدة والرعاية إلى المنهج الحقوقي للطفل وهو المنهج المستند إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومنها اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، وتأتي أهمّية المنهج الحقوقي بالنسبة إلى الطفل في أنّه يحدّد مسؤولية الدولة والتزامها بتطبيق حقوق الطفل ووضع آليات التنفيذ الخاصة بها ويراعي مبدأ تكامل حقوق الطفل دون تجزئتها، وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها كما يسهم في حماية الأطفال الفقراء والمحرومين ويؤكّد على مبدأ

الحقّ باعتباره ملكاً للإنسان وليس هبة أو عطاء من أحد, كذلك الحال بالنسبة إلى أهداف مرحلة رياض الأطفال، بحيث يجب أن تراعي ما جاء في اتفاقيات حقوق الإنسان وخصوصاً حقوق الطفل، والتي تؤكّد على حقّ الطفل بالرعاية والتعليم والتدريب والتأهيل وتنمية جميع جوانب شخصيته، وقد ركّزت معظم الدراسات التربوية والنفسية على مجالات عامّة لأهداف رياض الأطفال والتي منها المساعدة في إكساب الطفل العادات الصحية والاجتماعية التي تؤهله للعيش بصحة جيدة واندماج اجتماعي, ونموّ الطفل الجسدي والعقلي والنفسي والاجتماعي والروحي.

الغاية الثالثة:

كفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني:

تعرف اليونسكو التعليم التقني والمهني بأنّه " التعليم الذي يشمل دراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات والاتجاهات وضروب الفهم والمعارف المتّسمة كلّها بالطابع العملي للمهن والأعمال في شتّى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية, ولتطوير التعليم التقني والمهني يجب اتخاذ الإجراءات الآتية:

١. التوسّع في هذا النوع من التعليم والتخطيط له وربطه بحاجات التنمية بصورة عضوية وفعّالة.
٢. إلحاق التعليم التقني والمهني بالتعليم العام وإدخاله مبكّرا في

التعليم الأساسي.

٣. ضمان حقّ كلّ من الإناث والذكور بالالتحاق بالتعليم التقني والمهني.

٤. ضمان فرص الالتحاق لذوي الإعاقة.

٥. إشراك مؤسّسات الدولة في تخطيط برامج التعليم الفني وتنفيذها ودعمها.

٦. نشر الثقافة المهنية والتقنية في المجتمع من خلال كلّ الوسائل المتاحة.

٧. تحسين برامج خدمات التوجيه والإرشاد المهني.

٨. تصميم مناهج التعليم التقني والمهني لتناسب احتياجات العمل وإكساب الطلبة المهارات اللازمة لمزاولة المهن في الواقع مباشرة.

التعليم العالي:

يواجه التعليم العالي جملة من الإشكاليات، رغم كلّ محاولات التطوير، وهناك مؤشّرات لفاعلية التعليم العالي منها:

١. استيعاب الطلب المتزايد على التعليم العالي.

٢. تحقيق الغايات والأهداف المرسومة له.

٣. تأهيل الخرّيجين للعمل.

٤. ملاءمة برامج التعليم العالي لحاجات المجتمع وسوق العمل والتنمية المستدامة.

٥. جودة مضمون ما يقدّمه التعليم العالي.

٦. استخدام أنظمة إدارية متطوّرة من الناحية التكنولوجية والفنّية.
٧. المساهمة في حراك المجتمع وتطوره.
٨. تطوّر الفكر والثقافة المحلية.
٩. مدّ المؤسّسات والقطاعات بالخرجين المتدرّبين والمهرة في الدولة.
١٠. لتحسين أداء التعليم العالي ونوعية مخرجاته ليحقّق أهداف التنمية المستدامة يجب إتاحة فرصة الالتحاق بالتعليم العالي للجميع دون استثناء وفقا لشروط القبول والاحتياجات.

الغاية الرابعة:

تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة.

يتميّز العصر الحالي بأنّه عصر المهارات بمجالاتها كافّة، لذلك أصبح إكسابها من أهمّ الغايات التي تنشدها المجتمعات، ولتطبيق أو تسهيل هذا التوجّه لا بدّ من إدخال المهارات في السياسات العامة للتربية والتعليم في التعليم النظامي وغير النظامي ومراكز التدريب ولجميع الأعمار ووضع خطة استراتيجية خاصّة بإكساب المهارات وفق منهج علمي مدروس.

كذلك تشكيل إدارات وجهات معنيّة بالتدريب على المهارات بأنواعها كافّة, والتوسّع في برامج التدريب ليشمل الجميع الإناث والذكور والأعمار, وإشراك قطاعات الدولة كافّة في تنفيذ المشاريع الحكومية منها وغير الحكومية وإجراء دراسات حول أهم المهارات المرتبطة بالحياة وسوق

العمل ومتطلبات وحاجات الأفراد, وإعداد مصفوفة تضمّ أهمّ المهارات.

الغاية الخامسة:

القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، و تكافؤ فرص الحصول على جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة.

من أهم أهداف التعليم، ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، فعن طريقهما يتمّ القضاء على التفاوت بين الجنسين وكفالة الحقّ للجميع دون استثناء، وهذا يتطلّب إجراءات قانونية وتشريعية وتطبيق قانون التعليم الإلزامي, وضمان مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية من خلال التشريعات والمتابعة وبناء استراتيجيات وخطط وسياسات عامة تشمل الجنسين دون تمييز, وتحقيق التكافؤ من خلال توفير الفرص التعليمية المتاحة للجنسين بالتساوي.

الغاية السادسة:

كفالة أنّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالا ونساء على حدّ سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠

تمثّل مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساس المتين لبناء المعرفة الإنسانية، لذلك فهي اللبنة الأساسية لها، ومن هنا نجد أنّها تلعب دوراً كبيرا في حياة الإنسان، فهي وسيلته في الوصول إلى العلم والمعرفة، وتساعد بشكل فاعل في نموّ الأفراد وتطوّرهم، بالإضافة إلى أنّها تمكّنهم من فهم حقوقهم وتعزّز مشاركتهم السياسية. وفي هذا الجانب تمثل الأمّية أحد

أهمّ تحدّيات التربية والتعليم، نتيجة العزوف عن التعليم والتسرّب والكوارث والحروب والصراعات التي زادت من نسبتها، لذلك يجب اتخاذ إجراءات كبيرة وعاجلة لمعالجة هذه الظاهرة، وزيادة أعداد الملّمين بالقراءة والكتابة والحساب, ويجب وضع خطّة استراتيجية وطنية لمكافحة الأمية وتطبيق قانون التعليم الإلزامي ومتابعة تنفيذه، لمنع عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي والتسرّب وإصدار قانون محو الأمّية، يحدّد به سنّ الإلزام ومتطلّبات تنفيذه وإعداد مناهج تلائم متطلبات الدارسين الكبار وتتوافق مع سوق العمل, وإعداد معلمين متخصصين في مجال تعليم الكبار.

الغاية السابعة: أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، واتباع أساليب العيش المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية وتقدير التنوّع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة بحلول٢٠٣٠ ٢:

يرتبط التعليم بالتنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً، وذلك للتقاطعات التي تجميع بينهما بالإضافة إلى أن التعليم هنا غاية ووسيلة، فالتعليم الجيّد هو ما تصبو إليه التنمية المستدامة وفي الوقت نفسه هو وسيلة لتحقيقها، ومن هذا المنطلق لا يمكن تصوّر أي تنمية مستدامة دون تعليم جيّد ديمقراطي يحقق تكافؤ الفرص التعليمية.

كذلك نجد أنّ التعليم يلعب دوراً أساسياً في بيان ماهية التنمية المستدامة وفعاليتها لأنّه يساعد على تحقيق إعداد الكوادر البشرية المتعلمة والمتدربة

في مجالات عدة، وهذا يمثل رأس المال البشري لتكوين الوعي المجتمعي تجاه مكونات التنمية المستدامة، وتشكيل الاتجاهات الإيجابية نحوها، ما يعزز برامجها ويساعد على تفعيلها, وتعزيز القيم العالمية مثل حقوق الإنسان والتعايش السلمي والسلام العالمي والديمقراطية, وتحسين نوعية الحياة ونمط العيش، من خلال المساهمة في القضاء على الفقر والمشكلات الاجتماعية، مع رفع المستويات الاقتصادية وتشكيل الوعي الصحّي والبيئي.

إجراءات تتعلّق بالسياسيات العامّة منها:

١. إدخال موضوعات التنمية المستدامة في السياسات العامة للدولة.
٢. رفع مستوى الوعي المجتمعي بالتنمية المستدامة عن طريق الحملات الإعلامية وغيرها من الأساليب.
٣. بناء مشروعات وخبرات عن طريق الشراكة المجتمعية.
٤. رصد الموازنات الخاصة بتطبيق برامج التنمية المستدامة على أرض الواقع.
٥. بناء مناهج دراسية وفق مفاهيم التنمية المستدامة ومتطلّباتها.
٦. تضمين المناهج الدراسية قضايا ذات بُعد عالمي مثل, حقوق الإنسان ونبذ العنف والعنصرية وغيرها, إعداد كوادر ومعلّمين مدرّبين على تدريس التنمية المستدامة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تعليم التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

مراحل تطور التعليم العام بالسودان في الفترة من (١٩٠٠ – ٢٠٢٢م)

مراحل تطور التعليم العام بالسودان في الفترة من

(١٩٠٠ - ٢٠٢٢م)

مقدمة:

إن إصلاح المجتمع وتطوير أفراده وتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يتم إلاَ بإصلاح النظام التعليمي، ونجد في السودان تبايناً واضحاً بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية وحاجات سوق العمل, ويرجع ذلك الى الفرق الشاسع بين النظرية والتطبيق في النظم والسياسات التعليمية, ولتجنب تلك الفجوة, يجب اتباع ومراعاة بعض الأسس والمبادئ من أجل الحصول على سياسة تعليمية قوية وواضحة ومحققة للطموحات والتطلعات, سياسة تكون قابلة للتطبيق والمتابعة وإحداث الفرق، وتحقيق غايات السياسات الأخرى المرتبطة والمتداخلة معها, بدراسة الواقع ورصد نقاط الضعف وتحديد العلاج وآليات واستراتيجيات تطبيقها، وليس العبرة هنا بكثرة العدد في مثل هذه المهمات فليس الهدف الكم وإنما الكيف, وذلك من أجل ضمان قابلية التطبيق لتلك الآليات وتحقيق الغايات حتى لا ندور في مساحات التنظير.

إن النظام التعليمي السوداني هو نتاج لعمليات و تفاعلات كثيرة عبر تاريخ التعليم في السودان، بدأت هذه الأحداث مع بداية التعليم في السودان، ومازالت آثارها على النظام التعليمي.

في ظل الراهن السياسي السوداني وعدم الاستقرار الاجتماعي والظروف

الاقتصادية التي تمر بها البلاد, كان لزاماً على واضعي السياسات التعليمية ومتخذي القرار التفكير بصورة جادة في إعادة النظر في السياسة التعليمية والتخطيط ووضع الرؤى المستقبلية لتطوير ونهضة التعليم الذي من شأنه المساهمة في الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد.

في هذا الجزء من الكتاب نستعرض أهم ملامح السياسة والأنظمة التعليمية وتطورها في السودان في الفترة بين ١٩٠٠م و ٢٠٢٢م:

التعليم في عهد الحكم الثنائي:

في عام ١٩٠٠م تم تعيين جيمس كرى مديراً لمصلحة المعارف وناظراً لكلية غردون التذكارية, وكانت رؤيته أن يرتبط التعليم بحاجة البلاد الاقتصادية, والوظيفة, ووضعت له أهداف عرفت بأهداف جيمس كري مدير مصلحة المعارف تمثلت في الآتي:

١. تكوين طبقة من الصناع المهرة التي ليس لها وجود في ذلك الوقت.
٢. نشر التعليم بين الناس بالقدر الذي يساعدهم على معرفة القواعد الأولية لجهاز الدولة كعدالة القضاء وحياده.
٣. تدريب السودانيين لشغل الوظائف الحكومية الصغرى في جهاز الإدارة. وذلك لإحلالهم محل الموظفين المصريين والسوريين.
٤. . القضاء على الجهل الذي كان مخيماً على المجتمع.
٥. إزالة الخرافات الشائعة وقتها.

٦. تشجيع الاعمال اليدوية خاصة الزراعة.

٧. جعل التلاميذ أعضاء نافعين في مجتمعاتهم .

٨. **هدف آخر غير معلن:** وهو العمل على تدريب السودانيين للعمل في الجيش حتى تتمكن الإدارة من التخلص بالتدريج من الضباط والجنود المصريين الذين كانت صلتهم بالجنود السودانيين تؤدى في بعض الأحيان إلى التمرد تأثراً بحركات التحرير في مصر.

وقد حكمت هذه الأهداف التعليم في السودان من بداية القرن حتى إنشاء معهد التربية بخت الرضا عام ١٩٣٤م.

في عام ١٩٠٢ م تم تأسيس كلية غردون ونقل اليها الأقسام التي كانت تقدم خدمات تعليمية في الخرطوم وأم درمان وتطورت الكلية من مدرسة أولية إلي ثانوية وتعليم فنى وكلية حتى أصبحت جامعة الخرطوم, تم تأسيس أول كلية لتدريب المعلمين والقضاء بأم درمان سنة ١٩٠٠ م ثم نقلت إلي كلية غردون سنة ١٩٠٢ م ومنها إلي بخت الرضا سنة ١٩٣٤ م وبعث لها المعلمون الذين يدرسون بها من مصر والشام.

أتسم النظام التعليمي الذي تم أنشاؤه في عهد الحكم الثنائي ببعض السمات منها:

١. بطء الانتقال من التعليم غير النظامي إلي تعليم نظامي.

٢. ارتباط النظام التعليمي بعوامل خارجية ترجع إلي المؤسس.

٣. ارتباط النظام التعليمي بالوظيفة.

٤. وضعت لأول مرة أهداف و أغراض للتعليم.

٥. انحصرت المدارس في أول عهدها في العاصمة والمدن الكبيرة وكان إقبال الناس عليها ضعيفاً.

٦. مثّل نظام التعليم السابق – الخلوة – القاعدة الأساسية التي بنيت عليها النظم التالية له.

٧. دعت قلة المدارس الأهالي إلي زيادة الجهود الشعبية فقامت المدارس الأهلية سنة ١٩٢٧م.

السلم التعليمي:

تكون السلم التعليمي من ثلاث مراحل كل منها ٤ سنوات:

١. المرحلة الأولية.

٢. المرحلة الوسطى

٣. المرحلة الثانوية

بدأ كري إنشاء المدارس بمدرسة ابتدائية واحدة في أم درمان في عام ١٩٠٠ م، ارتفع العدد إلى سبع مدارس بنهاية العام، وقبل بهم خريجي الخلاوي لعدم وجود مدارس أولية وقتها, كما أنشأ كلية لتدريب المعلمين والقضاة بأم درمان في ١٩٠٠ بالإضافة إلى مدرسة الصناعة بأم درمان. وأنشئت فيما بعد مدارس المرحلة الأولية لتمثل بداية الهيكل التعليمي النظامي،

ويلتحق الطلاب بعدها بمدارس المرحلة الابتدائية.

التعليم في فترة استقلال السودان:

بعد استقلال السودان ودخول البلاد مرحلة جديدة بعد نيلها الحرية وتحركها في سبيل النهضة الاقتصادية والاجتماعية ورث السودان نظاماً تعليمياً بني على المناهج والهيكلية البريطانية, قامت الحكومة الوطنية بإدخال تغييرات على النظام التعليمي لتحقيق أهدافها ومواكبة التطور العالمي وظروفها، وزاد الطلب على التعليم بعد الاستقلال على نحو تجاوز موارد الدولة المخصصة له وسعت الحكومة الوطنية إلي إصلاح التعليم فكونت ثلاث لجان لصياغة السياسات والأهداف التعليمية، الاولي عرفت بلجنة عكراوي، فيما عرفت الثانية بلجنة كاظم وعملت اللجنتان بمساعدة ودعم منظمة اليونسكو.

توصلت لجنة عكراوي في تقريرها إلى أن السودان يواجه مشكلات غاية في الصعوبة والتعقيد، بالنظر إلى التنوع العرقي والثقافي الكبير الذي يتمتع به، وأن للتعليم دور كبير وحيوي في حل مشكلات التعدد والوحدة الوطنية بصفة خاصة. واقترحت اللجنة تعزيز قيم الملكة الفنية لدي التلاميذ ليتمكنوا من الاسهام بفعالية في المؤسسات الديمقراطية والحياة الثقافية والاجتماعية ويكونوا متسامحين ومتفاعلين مع احتياجات البلاد وتطلعات المواطنين, أما اللجنة الثالثة تكوّنت برئاسة وزير المعارف علي عبد الرحمن الذي أكّد أن وزارته ستراجع جميع السياسات التعليمية التي

كانت مطبقة سابقاً قبل الاستقلال وادخال تغيرات جذرية من أجل مواكبة التطور العلمي, **وتوصلت اللجنة إلى أهداف تعليمية جديدة يجب أن يسعى التعليم إلى تحقيقها وتتمثّل في الآتي:**

١. أن يحقق التعليم نقل الثقافة والتراث القومي السوداني للأجيال المتعاقبة، آخذين بعين الاعتبار أن التراث القومي متغير ومتطور.

٢. إن صلاح الأمة في صلاح الفرد، بحيث الغاية المثلى من تخطيط التعليم هي إعداد الإنسان الحق، والمواطن البصير والعضو العامل في المجتمع.

تخطيط السياسات الجديدة للتعليم في السودان بعد الاستقلال:

تتمثل فيما صاغته وزارة المعارف كما يلي:

١. خلق نظام تعليمي جديد للأجيال من الشباب من الجنسين متماسكاً بشخصيته حريصاً على تراثه القومي وعلى ثقافته الدينية، فخوراً ببلاده، جديراً بالأعمال الفكرية.

٢. أن يكون الأبناء تحت الرقابة المدرسية لمدة ست سنوات يحفظون فيها جزءاً كبيراً من كتاب الله الكريم.

التعليم العام في فترة نظام مايو ١٩٦٩م :

عُقد مؤتمر التربية القومي في عام (١٩٦٩م) ، ووضع عدداً من الأهداف التي تمثلت في أن النظرة إلى التعليم ينبغي أن تقوم على أن التعليم

استثمار اقتصادي واجتماعي له عائد محسوب ومردود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن تصورها ولا تنفيذها إلا عن طريق المعرفة والمهارة المكتسبين بالتعليم)، فالمعرفة التكنولوجية هي الوسيلة الفعالة لتحريك الموارد الطبيعية، ولصناعة مواطن قادر فنياً ينبغي أن يصحبه استثمار في خلق مواطن متكامل قومياً، بحيث تصبح المواطنة القومية هي إطار المعرفة المطلقة، والتغير النوعي الذي سعت إليه ثورة مايو لإحداث تطور في النظام التعليمي في السودان أن يتسع ليشمل معاني الخير والعدالة والفضيلة.

اعتبرت حكومة جعفر نميري «إن نظام التعليم في السودان لا يلبي احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بشكل كاف» ولذلك اقترحت إعادة هيكلته بشكل واسع، وتم عقد مؤتمر قومي للتعليم في عام ١٩٦٩م، واستمرت إعادة الهيكلة طيلة عقد السبعينات حتى اكتمال السلم التعليمي الجديد.

استمدت اهداف التعليم من قوانين سبتمبر (أو ما يعرف بقوانين الشريعة الإسلامية)، وكانت البداية الفعلية لأسلمة العلوم والمعارف حيث هدفت إلي تنشئة مواطن سوداني صالح يدين بالعبودية لله في كل مناحي حياته عقيدة وشريعة واخلاقاً وسلوكاً.

وفي العام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١م تم وضع سلّم تعليمي جديد هدفت فلسفته إلى أن التعليم في الأساس حق ديمقراطي وسياسي مبذول لكل المواطنين دون أي قيد إلا القدرة الإنسانية، وأن التعليم في الطبيعة استثمار

اقتصادي واجتماعي لاستهداف تنمية الموارد البشرية، وأنه تجديد للعناصر الإيجابية في حركة المجتمع، وأداة التصور والحركة والتكامل القومي ويهدف إلى خلق قاعدة فكرية موحدة بين المواطنين السودانيين، وإلى إعداد مواطنين مؤهلين في مختلف مواقع العمل.

عُقد مؤتمر تركيز التعليم في عام ١٩٧٢م، لمراجعة الممارسات التربوية العامة والمنهج الدراسي ولم تُحدث توصيات ذلك المؤتمر تغيرات أساسية في البيئة التعليمية أو المنهج.

أما المؤتمر القومي للتربية الدينية الذي عقد في عام ١٩٧٦م، فقد خرجت لجنته بتوصيات في معظم جوانب البناء التعليمي ولكن غياب المرتكز الفكري الذي تقوم عليه استراتيجية التربية جعل معظم توصياتها لا ي٥٣ؤثر تطبيقها أو عدمه في تغيير مسار العملية التربوية.

وفي عام ١٩٨٤م عُقد مؤتمر المناهج التعليمية، وقد جاء ذلك بعد تطبيق الشريعة الإسلامية فتضمنت الأهداف تنشئة المواطن السوداني الصالح لوطنه، لقد كانت كل المحاولات التي بُذلت لإصلاح وتطور التعليم وعلى الرغم من تنوعها إلا أنها لم تأتي بأهداف تختلف في الجوهر واشتركت جميعها في نقاط أساسية هي:

١. الاهتمام ببناء الإنسان المؤمن.
٢. بناء الإنسان المحب للعلم القادر على التعلم واكتساب المعرفة.
٣. بناء الإنسان المحب للعمل ذو العطاء غير المنقطع.
٤. أن يسعى التخطيط التعليمي لإشاعة الروح الدينية الصحيحة

العميقة في الأجيال الناشئة والأجيال المتعاقبة، فالتعليم الديني الصحيح هو عماد الحياة الكريمة.

٥. نشر المعرفة والثقافة

تــكون الـسلم التعليمي الجديد الذي أشرف على اعـداده وتنفيـذه الدكتور محي الدين صابر وزير التربية والتعليم آنذاك من:

١. مرحلة ابتدائية لمدة ست سنوات.

٢. مرحلة ثانوية عامة بمثابة مدرسة إعدادية لمدة ثلاث سنوات.

٣. مرحلة ثانوية تضم ثلاثة أنواع من المدارس:

- المدارس الثانوية العليا الأكاديمية لمدة ثلاث سنوات وتعد الطلاب للتعليم العالي.
- المدارس الفنية التجارية والصناعية لإعداد كادر فني ماهر.
- معاهد التربية لتدريب معلمي المدارس الابتدائية.

ويتأهل طلاب الثانوية العليا من خلال امتحان الشهادة السودانية لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي المتمثل في الجامعات والمعاهد التقنية العليا.

بلغ عدد المدارس الثانوية العامة في ثمانينيات القرن الماضي أكثر من خمس المدارس الابتدائية أي بمعدل ٢٦٠ مدرسة ثانوية عامة مقابل ١٣٣٤ مدرسة ابتدائية، في حين بلغ عدد المدارس الثانوية العليا ١٩٠ مدرسة فقط. وفي هذه المرحلة بالذات تضاعف عدد المدارس الخاصة بمستويات تدريس مختلفة الجودة، لا سيما في العاصمة المثلثة (الخرطوم والخرطوم

بحري وأم درمان).

بالرغم من التركيز على التعليم التقني والمهني الذي اقترحته الحكومة عام ١٩٨٠م بتشجيع من الهيئات الاستشارية الدولية، إلا أن عدد ما تم إنشاؤه من مدارس مهنية في السودان لم يتجاوز الخمس مدارس اطلق عليها تصنيف المدارس الثانوية العليا الأكاديمية.

بلغ عدد الطلاب في مساق المدارس الثانوية الأكاديمية في العام الدراسي ١٩٧٦-١٩٧٧ م ، ثمانية أضعاف عدد الذين تم تسجيلهم في المدارس الفنية، ما أحدث نقصاً في الأيدي المدربة الماهرة، علاوة على ذلك عانى خريجو الدارس الفنية من مشكلات النقص في التدريب وبُعد المناهج عن واقع العمل وقلة المعدات وتدني معنويات الطلاب والمعلمين، ما أدى إلى تركيز النظام التعليمي السابق على التدريس الأكاديمي النظري، وأن يقلّ الإقبال على المدارس الفنية وسط الطلاب.

التعليم العام في السودان في فترة نظام الإنقاذ ١٩٨٩ -٢٠١٩م:

عند قيام ثورة الإنقاذ ١٩٨٩م، أعلنت في بيانها الأول أن أهم أهداف الثورة هي إعادة صياغة الإنسان، أي بناؤه على أسس الطهر والنقاء والفضيلة والقيم الإسلامية بصورة عامة.

وهذا البناء يعني الاهتمام بإعادة صياغة تخطيط التعليم، لذلك نادت بعقد مؤتمر جامع تحت شعار(إصلاح السودان في إصلاح التعليم) وهدفت هذه الاستراتيجية إلى إقامة نظام تعليمي، تربوي أصيل لمعرفة متجددة

على أهداف وغايات واقعية وعملية للتربية تساعد في رسم استراتيجية واضحة كما حدّد الجهاز القومي لتطوير المناهج:

أ/ تربية جيل يؤمن ويدين بعقيدة سماوية يلتزم بها خلقاً وسلوكاً، ويهتدي بها في كل جوانب حياته.

ب/ التركيز على الوحدة الوطنية، وتنمية الشعور بالانتماء لوطن واحد والعمل على حماية وحدته وترابه.

جـ/ بناء مجتمع الاعتماد على النفس والعمل على تنمية الموارد الطبيعية.

د/ العمل على تنويع التخطيط والنشاطات التربوية لإتاحة الفرص لكل فرد لتنمية قدرته واكتشاف ذاته حتى يتمكن من المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة لمجتمعه.

أهداف استراتيجية التعليم العام(١٩٩١- ٢٠٠١م):

- عادة ما ترمي التغيرات السياسية إلى تغير المجتمع, مستندة على الأهداف التربوية التي ترسمها وهي تشكّل قاعدة ترتكز عليها الأهداف التعليمية، لأنها الموجِّه للنشاط التربوي وتنفيذ العملية التعليمية.

فلسفة ومرامي وغايات التربية السودانية في فترة الانقاذ:

تستند فلسفة التربية الي الموروث الديني والقيمي وتؤكد على ترسيخ

العقيدة والقيم الدينية, وترتكز على أربع مسائل أساسية وهي المعرفة والمجتمع والفرد والقيم.

الأهداف العامة:

في ضوء المتغيرات التي شهدتها البلاد ودول الاقليم والعالم, وتأسيساً على توجهات الدولة, التي تهدف الى تنشئة جيل مؤمن بالله, منفعل بقضايا الوطن, معد لبناء سودان الغد, جاء الهدف الاستراتيجي العام متمثلاً في: استكمال بناء نظام تعليمي تربوي جيد النوعية, يوفر الفرص لكل أبناء السودان في المراحل المختلفة, يؤهلهم للمساهمة في بناء أمة موحدة, آمنة, متحضرة, ومتقدمة, ويمكّنهم من تحقيق مجتمع التميز قيماً وعلما. وتمثّلت الأهداف العامة في الآتي:

١. العمل على ترسيخ العقيدة الدينية عند النشء, وتربيتهم عليها وبناء سلوكهم الفردي والجماعي, على هدى تعاليم الدين, بما يساعد على تكوين قيم اجتماعية واقتصادية وسياسية, تقوم على السلوك السوي المرتكز على تعاليم السماء.
٢. تقوية روح الوحدة الوطنية في نفوس الناشئة, وتنمية الشعور بالولاء للوطن, وتعمير وجدانهم بحبه, والبذل من أجل رفعته.
٣. بناء مجتمع الاعتماد على النفس, والعمل على تفجير الطاقات الروحية والمادية, الكامنة في البلاد, واشاعة الطموح لاستعادة دورنا الحضاري كأمة رائدة ذات رسالة.

٤. تنمية القدرات والمهارات الفردية, واتاحة فرص التدريب على وسائل التقنية الحديثة, بما يمكّن الأفراد من التوظيف الأمثل لإمكاناتهم خدمة للتنمية الشاملة.

٥. اكساب المتعلم مهارات التعليم والتعلم الذاتي مدى الحياة والبحث والحصول على المعرفة من منابعها المتعددة والتعامل معها واستخدامها, واكسابه انماط التفكير الناقد الابداعي العلمي الموضوعي, وتشجيع الابداع وتنمية القدرات والمهارات.

٦. تنمية الحس البيئي لدى الناشئة, وتبصيرهم بأن مكونات البيئة من نعم الله التي يجب المحافظة عليها وتنميتها, مع حسن توظيفها, تجنباً للجفاف والتصحر والكوارث البيئية الأخرى.

٧. تمكين المتعلم من الاستيعاب السليم لمفاهيم الشورى والديمقراطية, والسلام العادل والشامل, وحس المسئولية والحرية وفهم الانسان لنفسه وحقوقه وواجباته, ضمن إطار السياسة التربوية والمصلحة الوطنية.

٨. تحقيق وتدعيم المشاركة والمسئولية المجتمعية, في تخطيط التعليم وتمويله, وادارته, بما يضمن تطبيق مبدأ المشاركة في التعليم, ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتعميم خدماته.

٩. تأكيد الدور التربوي لمؤسسات المجتمع والأسرة, ومسئوليتها في تطوير العملية التربوية, وإشراك الأسر وأولياء الأمور والمؤسسات والمجتمعات.

١٠. اسهام التربية بشكل فاعل في التنمية البشرية, وتعميق تفاعلها مع متطلبات التنمية المستدامة, وتلبية حاجات سوق العمل والإنتاج, الآنية والمستقبلية.

١١. التواصل الفعّال بين مراحل التعليم وحلقاته المختلفة من جانب, وبينها وبين برامج التعليم غير النظامي لإكساب النظام التعليمي المرونة اللازمة.

السياسات التعليمية في عهد الانقاذ:

أصبحت وزارة التربية والتعليم الاتحادية جهازاً فنياً مسئولاً عن التخطيط والتدريب والتقويم والامتحانات والمناهج والبحث التربوي بالتنسيق التام مع وزارات التربية والتعليم بالولايات, وقد قسم قانون تخطيط التعليم العام لسنة ٢٠٠٠م التعليم العام من حيث النوع الى قسمين:

١. التعليم النظامي.

٢. التعليم غير النظامي.

ونظّم المجالس التعليمية لإدارة الوزارة وقسّمها الى:

١. المجلس القومي للتخطيط العام.

٢. مجلس المركز القومي للمناهج والبحث التربوي.

٣. المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٤. المجلس القومي للتخطيط.

٥. ولكل مجلس من المجالس المذكورة قانونه الخاص لتنظيمه.

السلم التعليمي للتعليم العام:

ينقسم السلم التعليمي الى ثلاث مراحل:

١. مرحلة التعليم قبل المدرسة لمدة عامين, يلتحق بها الأطفال من سن الرابعة الى سن السادسة.
٢. مرحلة التعليم الأساسي ومدتها ثماني سنوات تبدأ في سن السادسة.
٣. مرحلة التعليم الثانوي لمدة ثلاث سنوات, متعددة المساقات(أكاديمي, فني, ديني).

مناهج التعليم العام:

بموجب المرسوم الدستوري الخامس لسنة ١٩٩٠م أصدر رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت الذي ينص على قانون المركز القومي للمناهج والبحث التربوي لسنة ١٩٩٦م وتكون له شخصية اعتبارية وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام وتتمثل اهدافه في الآتي:

بناء وتطوير مناهج التعليم العام.

١. تأهيل وتدريب الأطر التربوية في مجال المناهج والبحث التربوي.
٢. تشجيع البحوث التربوية بالتعاون مع الجامعات والمراكز البحثية الوطنية وتوفير الدعم اللازم لها.
٣. توثيق الصلات مع المؤسسات التربوية ومراكز البحث محلياً واقليمياً.

٤. التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في تأصيل الفكر التربوي ونشره وتوثيقه.

٥. يكون المركز هو السلطة الوحيدة في مجال التعليم العام المخوّل لها ممارسة الاختصاصات الآتية:

- إعداد الخطط التفصيلية للبرامج الدراسية.
- إعداد الكتب المدرسية ومراشد المعلمين.
- اختيار لجان تأليف الكتب والإشراف عليها.
- اصدار النشرات المنظمة للمناهج والامتحانات المرحلية.
- ضبط مستوى التحصيل من خلال مراجعة الامتحانات المرحلية.
- استوجبت غايات التربية السودانية إعادة صياغة مناهج التعليم العام, وتم إعادة النظر في منهج المواد الدراسية المنفصلة, وبناء منهج يقوم على خيارات تتكامل فيها المعرفة مثل منهج النشاط أو الموضوعات أو منهج يقوم على محاور محددة.

مرحلة التعليم الأساسي:

الغرض من التعليم الأساسي هو الوفاء بالحاجات التعليمية الأساسية, من معارف ومهارات وقيم واتجاهات يتعيّن على الفرد اكتسابها ليعيش حياة كريمة, كما يهدف الى توثيق الروابط بين التعليم والتدريب في إطار متكامل, ما يهيئ الدارسين للانخراط في الحياة العملية.

أهداف التعليم الأساسي:

١.ترسيخ العقيدة الدينية وتربية الناشئة عليها ونقل التراث الحضاري للأمة وتعديل سلوكهم وعاداتهم واتجاهاتهم لتنبثق من تعاليم الدين وتراث الأمة وقيم المجتمع الفاضلة.

٢. تمليك الناشئة مهارات اللغة (الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة) ومعرفة أسس الرياضيات بالمستوى الذي يمكنهم من استخدام هذه المهارات والمعارف في حياتهم.

٣. تزويد الناشئة بالمعلومات والخبرات الأساسية التي تؤهلهم للمواطنة الفاعلة وتدريبهم على طرق جمع المعلومات وتصنيفها وتوظيفها.

٤. إتاحة الفرصة للناشئة للنمو المتكامل واكتشاف قدراتهم وميولهم وتنمية خبراتهم السابقة.

٥. تنمية شعور الناشئة بالانتماء للوطن وتعمير وجدانهم بحبه والاعتزاز به وتعريفهم بتاريخه وحضارته وتفجير طاقاتهم من أجل رفعته وعزته.

٦. تعريف الناشئة بنعم الله في البيئة واعدادهم لتنميتها والمحافظة عليها وتسخيرها لمنفعة ومصلحة الناس.

أهداف التعليم الثانوي:

١. الاسهام في تعزيز وتنمية العقيدة والاخلاق الدينية لدى الطلاب,

وتبصيرهم بتعاليم الدين وتراثه, وتربيتهم على هديه لبناء الشخصية المتكاملة المؤمنة, العابدة لله, المتحررة والمسئولة, وأن تعمل على ترسيخ القيم الاجتماعية المؤسسة على دوافع العمل الصالح.

٢. تزويد الطلاب بألوان الثقافة العامة, والدراسات الخاصة في الآداب والعلوم والفنون والمهارات والاتجاهات العلمية في التعليم النظري والتطبيقي, بما يهيئ الطلاب لمواصلة الدراسة في التعليم العالي والمشاركة في الحياة العملية.

٣. تشجيع الابداع وتنمية القدرات والمهارات والاتجاهات المرغوب فيها, وإتاحة فرص التدريب على وسائل التقنية الحديثة وتطويرها وتوظيفها لخدمة الناس, وإعلاء قيمة العمل اليدوي.

٤. تنمية التفكير العلمي لدى الطلاب, وتشجيع روح البحث والتجريب والاطلاع وحب القراءة الحرة وتنمية المهارات اللغوية لاكتساب المعرفة وتصنيفها ومواصلة التثقيف الذاتي.

٥. الاسهام في تقوية روح الجماعة والولاء للوطن, وتنمية الاستعداد للتعاون والشعور بالواجب, والبذل والمحافظة على الصالح العام, وتعمير الوجدان بحب الوطن والأمة والانسانية وتعزيز ثقة الطلاب بأنفسهم ورسالتهم الحضارية.

٦. تعميق معرفة الطلاب بتاريخ الأمة وحضارتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة بما يزكي فيهم روح الجهاد والدفاع

عن العقيدة ومكاسب الأمة.

٧. تعريف الطلاب بنعم الله في البيئة واعدادهم لتنميتها والمحافظة عليها وتسخيرها لمنفعة ومصلحة الناس.

نظام التقويم في التعليم العام:

جاء الباب السابع من قانون تخطيط التعليم العام لسنة ٢٠٠٥م خاص بالامتحانات وطرق تنظيمها وادارتها وتطويرها, واهتمت الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم بالتقويم ونصت على(الأخذ بمدى التخطيط التربوي العلمي وترقية الادارة التربوية ووسائل المتابعة والتقويم), والتقويم في المنهج متكامل ويشمل الجوانب المختلفة لنمو التلميذ والمتصلة بالمعلومات والمفاهيم والمهارات والقيم والاتجاهات والسلوكيات المتضمنة في محتوى المنهج, ويختلف تقويم كل مادة حسب طبيعتها, ولكن هناك ضوابط عامة لذلك تتمثل في :

- يقوم كل مقرر على حدا.
- يشتمل تقويم التحصيل في كل مقرر على المعرفة العلمية بالمادة واكمال الواجبات الخارجية.
- تجمع درجات الفصل الدراسي لكل المقررات لتحديد المستوى العام لكل دارس.
- توضع ضوابط تفصيلية لتحديد الأسس والمعايير العامة للنجاح.

السياسات التعليمية:

تتمثل السياسات التعليمية في:

١/ الالتزام بمبدأ إتاحة فرص التعليم للجميع ومبدأ المساواة بين الجنسين وبلوغ التوازن الجغرافي لمدخلات التعليم.

٢/ إقرار مبدأ قومية المناهج والمراجعة المستمرة لها وتطويرها أهدافاً ومحتوى ووسائل وإشرافاً لتمكّنها من الاستجابة لحاجات الدارس والمجتمع ومواكبة المستجدات العالمية وبلوغ مجتمع التميز.

٣/ جعل التعليم الثانوي مرحلة ثقافية عامة تمكّن الدارس من التعامل مع الحياة واكتشاف مواهبه وقدراته وتوجيه ميوله وتنفيذ طموحه.

٤/ تمهين التعليم واستكمال تدريب المعلمين لتعزيز قدراتهم المهنية وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ورفع معنوياتهم ولتحقيق دافعيتهم, وتطوير نظم الإدارة التعليمية بحيث تحقّق التخصص وتتميز بالشفافية والقدرة على الاستجابة وإتاحة المشاركة.

٥/ توفير بيئة مدرسية مادية وبشرية وصحية سليمة وملائمة ومتوازنة الموارد تساعد على التميز في التعليم وتمكّن جميع الدارسين من تحقيق نتائج ملموسة وبلوغ المستويات المطلوبة.

٦/ تسخير التكنولوجيا الجديدة في مجال المعلومات والاتصال في المجال التربوي.

٧/ إقرار مبدأ المشاركة في تمويل التعليم باعتباره استثماراً بشرياً مضمون

العائد الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع والعمل على ابتكار مصادر جديدة للتمويل, من خلال البحوث والدراسات.

٨/ تطوير معايير التقويم والقياس التربوي لتغطية جوانب النظام التعليمي كافة بشقيه النظامي وغير النظامي.

٩/ تبنّي مبدأ المشاركة في تمويل التعليم بين الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية والمحليات من جهة ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والقطاع الخاص من جهة اخرى.

أولويات السياسة التعليمية :

١/ إتاحة فرص تعليم أساسي جيد النوعية ومتميز للجميع يراعي مبدأ التوازن في المدخلات التعليمية.

٢/ توفير أطر إدارية تستجيب لمقتضيات الحكم الفدرالي وتؤمّن بيئة تعليمية ملائمة ومتوازنة تحقّق جودة وفعالية النظام التربوي من خلال تعبئة وترشيد الموارد.

٣/ الاستخدام الأمثل للتقانة لبناء قدرات بشرية ومؤسسية فاعلة.

٤/ توفير تعليم ثانوي متطور يمكّن الدارس من الاطلاع الواسع وبناء ثقافة راسخة تحدد ميوله واتجاهاته وقدراته فكرياً, متسلّح بالأيمان والمعرفة, تساعده في المساهمة الفاعلة في مجتمعه.

- وقد تمثّل الدعم السياسي والالتزام القوي الرسمي بالتعليم باعتباره اولوية قصوى في سياسات الدولة وانعكس ذلك الالتزام جلياً في

الخطاب السياسي وفى التشريع والدستور.

تكنولوجيا التعليم:

أولى السودان قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اهتماماً خاصاً, حيث ركّز عليه في العديد من الخطط والمشروعات الوطنية, لتطوير البنية التحتية, عدا في مجال التربية والتعليم الذي يعتبر أقل المجالات استجابة لتوظيف التكنولوجيا في عملياته, على الرغم من أن غايات التربية أشارت لأهمية استخدام وسائل التقنية الحديثة, وإكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي مدى الحياة, فالمؤسسات التعليمية تعاني من ضعف في الاستفادة من التكنولوجيا ويرجع ذلك لأسباب مادية وبشرية وضعف والتنسيق بين المؤسسات, فعدم وضوح التخطيط العلمي للتكنولوجيا لا يعني انعدام الحلول, بل انها غير معلنة, ما جعل تنفيذها متروكاً للاجتهادات.

التعليم الشامل للجميع:

منذ انطلاق حركة التعليم للجميع في المؤتمر العالمي حول التعليم والذي انعقد في جومتين في تايلاند، في عام ١٩٩٠م، وقبل أن تطلق منظمة اليونسكو مبادرتها (التعليم للجميع) في عام ٢٠٠٠م أثناء المنتدى العالمي للتعليم في العاصمة السنغالية داكار والتي تتضمن رؤية شاملة للتعليم ترتكز على مفاهيم حقوق الإنسان والى أهمية التعليم لكافة الأعمار والفئات الاجتماعية واتخاذ كافة السبل لتوفير التعليم لكافة المجموعات المحرومة والفقيرة، سعت وزارة التربية والتعليم بالسودان إلى توفير التعليم الأساسي

للجميع وتحسين نوعيته، وتبنّت الدولة قضية توفير التعليم الأساسي لضمان حصول جميع الأطفال على تعليم إلزامي ومجاناً بحيث يلبي جميع الحاجات التعليمية للصغار والكبار بشكل متساوٍ من خلال توفير برامج تعليمية ملاءمة تزوّدهم بالمهارات اللازمة لمواصلة حياتهم، كما وضعت الدولة أهدافاً للتعليم الشامل للجميع تمثلت في الآتي:

توسيع وتحسين الرعاية, وتوفير فرص الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتركيز على الأطفال الأكثر عرضة للمخاطر والأشد حرماناً، وهم في السياق الوطني يمثلون أطفال الرحل، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال المتأثرين بالحروب والكوارث الطبيعية.

ضمان توفير مجانية وإكمال تعليم أساسي لجميع الأطفال في الفئة العمرية (٦- ١٣) سنة وبتركيز خاص على البنات والأطفال في الظروف الصعبة بحيث يتم قبول (٩٠٪) من الأطفال عمر ست سنوات بحلول عام ٢٠٠٧م .

إعادة بناء ما دمّرته الحرب من مدارس وبنية تعليمية وتوفير الخدمات المدنية بالنسبة للعاملين في مجال التعليم بالإضافة إلى تعزيز التأهيل النفسي و الاجتماعي للتلاميذ والمعلمين.

تحسين عملية التعليم وما تتطلبه من تنمية وتطوير لكل المكونات المادية والبشرية.

توسيع الشراكة في التعليم:

- تطوير وتوسيع برامج تعليم بديلة تتميز بالمرونة والجودة، وتتيح

فرص تعليم لليافعين والراشدين وتسهم في النمو الاقتصادي.

- تحسين وتطوير المهارات الأساسية في المجالات الفنية والحرفية من خلال التدريب والتعليم.
- ضمان تلبية الحاجات الأساسية للتعليم للصغار والشباب والراشدين كافة من خلال إتاحة فرص الانتفاع العادل من برامج المهارات الحياتية الأساسية عبر مؤسسات التعليم غير النظامي.
- تحقيق تحسين بنسبة (٢٥٪) في مستويات محو الأمية بحلول عام٢٠٠٧م لا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار وذلك بالوصول إلى (٦٤ ٪) بحلول عام (٢٠٠٧م) والارتقاء بالمستويات القرائية لدى الكبار بحيث تزيد بنسبة (٥٠٪) من مستوياتها الحالية بحلول عام ٢٠١٥م.
- تحقيق التوازن وتكافؤ فرص التعليم بين الولايات والفئات وتحقيق العدالة فيما بينها.
- القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في فرص التعليم لمرحلتي الأساس والثانوي بحلول عام ٢٠٠٦م وتحقيق المساواة بحلول عام ٢٠١٥م.
- تحسين جميع جوانب نوعية التعليم والارتقاء بمستوياته لضمان التميز للجميع بحيث يمكن تحقيق نتائج معترف بها وقابلة للقياس

خاصة في مجال تعليم القراءة والحساب والمهارات الأساسية في الحياة، وذلك بإجراء الدراسات والبحوث في مجال التحصيل، والعمل على ترقية بيئة التعليم، وتوفير، وتطوير معينات التعليم والتدريب خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير أساليب القياس.

- تطوير المناهج بحيث تحقق التوازن في شخصية المتعلم وتعزز انتماءه الوطني والديني وتكسبه مهارات التعلم الذاتي وشتى أنماط التفكير، وتؤهله للمشاركة والتفاعل الإيجابي مع بيئته والمجتمع من حوله.
- تطوير برامج التعليم للجميع لتسهم في تحقيق التنمية البشرية وثقافة السلام والتخفيف من حدة الفقر.
- تطوير نظم في مجال إدارة شؤون التعليم للجميع تتميّز بالمرونة والشفافية والقدرة على الاستجابة وإتاحة المشاركة وخاضعة للمساءلة.
- بناء الخبرات لتقوية النظام الإداري في النظام التعليمي وضمان التنسيق الفاعل والرصد والمتابعة والتقييم للبرامج.
- التوسع في التعليم الثانوي ليستوعب جميع الناجحين من مرحلة التعليم الأساسي مع رفع نسبة المواد الفنية إلى (٦٠٪) في سياق منهج المرحلة الثانوية.

- التوسع في إعداد وتدريب المعلمين.
- مراجعة تكلفة وتمويل التعليم.

سعت وزارة التربية والتعليم الاتحادية جاهدة لتحقيق هذه الأهداف خاصة في مجال تعليم الرحل، فقد قامت الوزارة بتوفير عدد من المعلمين المؤهلين لمدارس الرحل وكذلك في مجال تكلفة وتمويل التعليم حيث كانت هنالك دراسة ميدانية شملت عشر ولايات وتمت الاستعانة في هذه الدراسة بخبراء سودانيين وخبراء من الخارج، وكذلك في جانب تدريب المعلمين في المدارس وفي إدارات وزارة التربية بإقامة دورات لرفع القدرات وابتعاثهم للجامعات لنيل دراسات عليا في مختلف تخصصات التربية، كما تم إنشاء المركز القومي لتدريب المعلمين في عام٢٠١٦م.

وأدخلت العديد من التحديثات علي برامج محو الأمية وذلك سعياً للإسهام في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة، بجانب بعض المبادرات الناجحة(علّم طفلاً، الحملة القومية لمحو الأمية، التعليم الالكتروني، سلسلة مراكز حلم النيل للتعليم المستمر).

رؤية وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠١٩م:

جاءت رؤية وزارة التربية والتعليم للعام ٢٠١٩م (نظـام تربوي جيد منصف متميز قيماً وعلماً).

ولتوفير كل متطلبات الغايات الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة لإطار التعليم٢٠٣٠م المتمثل في ضمان التعليم الجيّد المنصف

والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع تعبيراً عن هذه الرؤية الجديدة الرامية إلى تغيير حياة الناس، وهي رؤية وطنية وعالمية تراعي ما لم يُنجز بعد في مجال التعليم للجميع، والتي تم إدراجها ضمن الخطة الاستراتيجية (٢٠١٨-٢٠٢٢ م) كما تسعى الوزارة للتطوير في كل عناصر العملية التربوية من أجل منظور جديد للتعليم ليكون شاملاً وطموحاً وواعداً بمستقبل أفضل لأجيالنا.

مشروع تحسين جودة التعليم: (EQUIP):

بدأت انطلاقة العمل في مشروع تحسين جودة التعليم بتمويل من الاتحاد الأوربي بمبلغ وقدره (٢٢مليون يورو) لسبع ولايات (الخرطوم، النيل الأزرق، النيل الأبيض ،جنوب كردفان، كسلا، القضارف والبحر الأحمر) تم التخطيط للآتي:

١. الإعداد لتسجيل(٥٠,٠٠٠) طفلاً خارج المدرسة تبدأ من العام ٢٠١٩م .

٢. تقديم منحة مدرسية وتحسين البيئة المدرسية لعدد (٢٤٠) مدرسة .

٣. وضع خطة لدعم(٨٥,١٧٢) تلميذاً في الولايات المستهدفة .

٤. التخطيط لتدريب(٦,٨٧٥) معلم أساس في العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية

٥. إجراء مسوحات لتدريب (٢٥٥٠) مجلس تربوي .

٦. رفع قدرات(٦٠٠) شخصاً من كوادر وزارة التربية والتعليم في المجالات التربوية المختلفة .

٧. تقديم خدمات الدعم الاجتماعي والنفسي لأطفال النازحين.

٨. إعداد الخطة التشغيلية لدعم وتأسيس أندية الأطفال وإدارة الأنشطة المصاحبة للمنهج لـ (١٣,٥٠٠) تلميذاً.

كما تم تنفيذ الآتي:

تدريب مدربين لمعلمي الصف الرابع لجميع ولايات السودان وعددهم (١١٤) مدرباً ذلك على طريقة تدريس المنهج الجديد.

تدريب مدربين لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي لجميع ولايات السودان على السبورة الذكية وعددهم (٤٠) مدرباً.

برامج وزارة التربية والتعليم لعام (٢٠١٩م):

من تشخيص واقع التعليم اتخذت وزارة التربية والتعليم بعض التدابير وسعت للإيفاء بالالتزام الوطني والعالمي لتحقيق التقدّم في تحقيق الأهداف المرصودة، وتحديداً الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت أسلوب البرامج كآليات للتنفيذ وذلك لتحقيق الآتي:

الاستقرار الاقتصادي.

تحسين معاش الناس.

سياسة الحكم الرشيد.

التعليم العام بالسودان في الفترة الانتقالية(٢٠١٩-٢٠٢٢)

أهداف التعليم العام بالسودان في الفترة الانتقالية:

جاءت أهداف التعليم العام بالسودان في ظل ثورة ديسمبر٢٠١٩م وحسب ما جاء في مشروع قانون تنظيم التعليم العام لسنة ٢٠٢٠م وتمثلت فيما يلي :

أ/ إعداد الأطفال للحياة والعمل والمواطنة، وتمكينهم من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر وديمقراطي.

ب/ تزويد الأطفال بمعرفة البيئة الطبيعية والمصممة) المصنعة) وكيف يعيش الناس في العالم.

ج/ تخريج أطفال يتمتعون باحترام الذات والثقة في القدرة على تعلُم كيف يتعلمون .

د / تزويد الأطفال بمهارات التفكير الناقد والتعامل مع الآخرين والشعور بالمسئولية الاجتماعية.

هـ/ تزويد الأطفال بالقدرة على صنع الحياة التي يبغون مع كامل الاحترام لخيارات الآخرين وتحمّل المسئولية تجاه المجتمع والإنسانية.

و/ تنمية مستوى مناسب من تذوّق الآداب والفنون ومساعدة الأطفال على التعرّف على إمكاناتهم الإبداعية وتنميتها .

ز/ توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

ح/ توثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف

الفئات السلالية أو الأثنية أو الدينية.

ط/ جعل التعليم قبل المدرسة والابتدائي إلزامياً وإتاحته مجاناً للجميع.

ي/ تعميم التعليم الثانوي، بمختلف أنواعه، وجعله متاحاً للجميع بمختلف الوسائل المناسبة ولاسيما بالأخذ تدريجياً بجعله مجاناً.

المؤتمر الدولي للتعليم العام بالسودان (يناير ٢٠٢٠م):

يُعد المؤتمر الدولي للتعليم بالسودان، الذي انعقد بالخرطوم في يناير ٢٠٢٠م أول فعالية تربوية في الفترة الانتقالية، ناقش المؤتمر العديد من القضايا التربوية والتعليمية، وركّز على محور المناهج الدراسية باعتبارها دعامة التعليم وخارطة طريقه، وجاءت مجموعة تحديث المناهج لتحسين التعلم نتاجاً طبيعياً للمؤتمر تعلّقت آمال الشعب وطموحاته بها، ووصلت المجموعة إلى عدد من التحديات في محور المناهج تمثلت في أن المناهج الموروثة من النظام السابق لا تجسد التنوّع الثقافي والديني والعرقي بالصورة المطلوبة، وعدم مواكبتها للتغيرات المتسارعة في العالم واعتمادها على التلقين والحفظ، فضلاً عن كثرة المواد الدراسية والحشو وكذلك إهمالها إعداد الطالب لسوق العمل.

ناقش المؤتمر قضايا التعليم والتنمية بالسودان وتدارس أفضل التجارب والخبرات والممارسات الدولية، في مختلف مجالات التعليم والوقوف على التحديات والفرص المتاحة التي تواجه قطاع التعليم في السودان بغرض التوافق على رؤية مستقبلية للتعليم، **ومن أهم أهداف المؤتمر:**

- عرض أحدث الدراسات والتجارب العلمية والتطبيقية في المحاور التربوية.
- التعرّف على أحدث المستجدات النظرية في العلوم والتربية.
- التعرّف على واقع التربية والتعليم والاطلاع على التجارب الميدانية.
- استشراف معالم التحديات التي تواجه التعليم بالسودان.
- وعوّل المؤتمر كثيراً على الخروج بتوصيات تحدّد كيفية إعادة صياغة قطاع التعليم واستحداث نظام يسعى إلى التوسّع في إتاحة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين جودته.

كما توصلت مجموعة تحديث المناهج لتحسين التعلم إلى عدد (٤٢) توصية في المناهج وتمثلت أهم التوصيات في الآتي:

١. إعداد المناهج بحيث تعمل على تحقيق أهداف التربية والتعليم في السودان .
٢. مواكبة المناهج للتطور والتكنولوجيا.
٣. مراعاة التنوع الثقافي والبيئي في السودان.
٤. اعتماد الطريقة الجزئية في التدريس.
٥. الاستفادة من الأوراق العلمية والرسائل المنشورة على مستوى الماجستير والدكتوراه في المناهج وطرائق التدريس.
٦. ربط المنهج بالبيئة المحلية والتركيز على مناطق التداخل اللغوي.

٧. ملاءمة المنهج لمتطلبات سوق العمل.

٨. إعادة مركزية طباعة الكتاب) مؤقتاً (لإحكام وضبط الجودة.

٩. توفير المكتبات المدرسية لكل المراحل.

١٠. عدم إرهاق التلاميذ بكثافة المادة العلمية للمقررات المختلفة.

١١. إعادة صياغة المقررات الدراسية لجميع المراحل لتتناسب مع قدرات وأعمار التلاميذ .

١٢. تأكيد المنهج على محورية المتعلم في العملية التعليمية .

١٣. إدخال مادة التربية الفنية) الفنون (لجميع المراحل التعليمية.

وجاءت توصيات أصحاب المصلحة ومجموعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعددها(٢٠) توصية, من أهمها :

- وضع استراتيجية وطنية لتفعيل واستخدام تكنولوجيا التعليم بحيث يحتوى المنهج على ذلك وتطبيقه تدريجياً على جميع المراحل.
- تطوير تكنولوجيا التعليم والاستفادة من التنوع البيئي في استخدامها.
- توفير المعامل العلمية بالمدارس.
- تفعيل النشاط الأكاديمي واللاصفى.
- البدء في إنشاء التعليم الالكتروني .
- توفير معامل لأجهزة الحاسوب في المدارس الثانوية .
- تخصيص نسبة في الميزانية للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصال

في التعليم.

- ربط المدارس بالشبكة الالكترونية للاستفادة من ميزات الحكومة الإلكترونية.
- إنشاء قنوات فضائية تربوية وتعليمية وترفيهية للأطفال.
- تفعيل استخدام الهاتف المحمول في العمليات التعليمية.
- الاستفادة من الموارد التعليمية المفتوحة وفتح المقررات الدراسية السودانية .
- إنشاء مراكز تعليمية فنية وتكنولوجية تستثمر معطيات تكنولوجيا الاتصالات وابتكارات الشباب.
- حوسبة المقررات الدراسية.

مؤتمر ثورة ديسمبر للنهوض بالتعليم أغسطس ٢٠٢٠م:

جاء مؤتمر ثورة ديسمبر للنهوض بالتعليم انطلاقاً مما جاء به البرنامج الإسعافي لقوى الحرية والتغيير, الحاضنة السياسية لحكومة الفترة الانتقالية في مجال التعليم العام، وقدم مقترحات حلول لمواجهة واقع التعليم مستقبلاً في نتائج دراسات سابقة في مجال التعليم العام.

وجاءت أهم سمات النظام التعليمي المنشود تعبّر عن الديمقراطية والمشاركة بدلاً عن المركزية التي كانت تعيق مسيرة العملية التعليمية، كذلك الاعتراف وإحقاق الحقوق والنظر الى مصلحة المتعلمين والوطن واحترام المعلم.

محاور مؤتمر ثورة ديسمبر للنهوض بالتعليم:

أ/ محور الطفولة المبكرة والتعليم قبل المدرسة :

يحتاج تطوير استراتيجية وطنية شاملة لتنمية الطفولة المبكرة إلى إشراك عدد من الوزارات وبالتالي يتطلب ذلك وقتاً للتطوير، ومن منظور تعليمي ينبغي لهذه الاستراتيجية استخدام آليات التوصيل تحت مسؤولية وزارة التربية والتعليم، وأهم النقاط التي تضمنتها الاستراتيجية:

التعليم المبكر والرعاية الأبوية للأطفال من سن (١ – ٤) سنوات من خلال جمعيات الأمهات وأولياء الأمور في المدارس والرياض, إلى جانب بث الرسائل في المجتمعات.

تقديم برنامج تعليمي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٤ -٥) سنوات من خلال برامج رعاية الأطفال المجتمعية ما قبل المدرسة.

الانتقال إلى التعليم الأساسي الرسمي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٦ -٨) سنوات.

ب/ محور محو الأمية وتعليم الكبار:

تتمثّل مهام الأمانة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في الآتي:

١. وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات بمشاركة الولايات
٢. إعداد وتصميم المناهج الخاصة بمحو أمية وتعليم الأطفال والشباب خارج المدرسة والكبار وذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع المركز

القومي للمناهج والبحث التربوي.

٣. تدريب القيادات وإعداد المحتوى التدريبي والأدلة لتدريب الفئات الأخرى بالاستفادة من التقدّم التكنولوجي تحسيناً لجودة التدريب وتقليل التكلفة.

٤. التعاون والتنسيق مع المنظمات والجهات ذات الصلة داخلياً وخارجياً في تخطيط وتنفيذ برامج محو الأمية وتعليم الكبار ونقل التجارب الدولية والإقليمية ومواءمتها لتتناسب مع البيئة المحلية.

٥. رصد ومتابعة وتقويم المستفيدين والنتائج المتحصلة بالولايات وفق البرامج والأنشطة المختلفة.

٦. تبنّي المبادرات والتجديدات التربوية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وتقييمها وتعميمها.

وتمثّلت أهم التجديدات في برنامج محو الأمية في توظيف التكنولوجيا في برامج محو الأمية وتعليم الكبار, وبرنامج التعليم الإلكتروني للأطفال خارج المدرسة (الفئة٧ -٩سنوات) والذي بدأ العمل في تخطيطه ومن ثم تنفيذه منذ العام (٢٠٠٨م) ويستمر تنفيذه بالتعاون بين المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار)الأمانة العامة (ووزارات التربية والتعليم بولايات كسلا، النيل الأبيض والنيل الأزرق وجمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية بدعم من منظمة اليونيسيف وكذلك الحقيبة التدريبية الإلكترونية لمعلّم محو الأمية, وتم إعدادها وتوفيرها في شكل (كتيبات وأقراص مرنة)، وقامت الأمانة العامة بحوسبة مقررات محو الأمية للكبار

في مادتي اللغة العربية والرياضيات .

ج. محور التعليم الفني:

سعى البرنامج القطري للتعليم الفني في المرحلة الانتقالية إلى توفير فرص عمل أكثر وأفضل على وجه الخصوص للشباب والنساء والأفراد المتضررين من النزاعات وذوي الإعاقة وتغطية العمالة الاجتماعية للجميع وتقليل المفارقة في الدخول, والمساهمة في تقليل نسبة البطالة والعمالة الوافدة والمساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي بالبلاد.

وأهم ما تضمّنته خطة التعليم الفني، إنشاء وزيادة عدد المدارس الفنية وإنشاء داخليات للطلبة والعائدين من مناطق النزاعات والحروب ومراكز قومية لكل ولاية تتوفر فيها جميع الاختصاصات, وإنشاء معاهد تدريب حرفي ونسوي.

د. محور المناهج :

أولاً: أهداف منهج رياض الأطفال:

من ناحية التطوير الأخلاقي تمثّلت في:

١. تطوير مفهوم أولي للصحيح والخطأ وبعث القيم الايجابية في الأطفال ومساعدتهم على إنشاء صورة ايجابية عن أنفسهم وسلوك إيجابي متفائل بالحياة.

٢. تشجيع السلوك الإيجابي تجاه الآخرين .

٣. غرس قيم الصدق والأمانة وعدم أخذ حق الغير في نفوس الاطفال.

٤. التحفيز والمكافأة أو الحرمان منهما بدل العقاب الجسدي واللفظي.

٥. تطوير فهم أدوارهم في الفصل والمدرسة وفي الأسرة والمجتمع.

أما في جانب التطوير الفكري واللغوي :

١. إثارة وإشباع حب الاستطلاع عند الأطفال وغرس السلوك التساؤلي والسلوك الإيجابي تجاه الناس من حولهم, وتطوير الحس المنطقي في التعامل مع الرياضيات البسيطة .

٢. تطوير ملَكة التحليل والمنطق وحل المشكلات من خلال الأسئلة وعمليات الاكتشاف والألغاز والألعاب والتعامل مع الحروف من خلال الألعاب والدُّمي والألوان المختلفة.

٣. تعليم الطفل كيف يحكي قصة لزملائه في الفصل .

وتمثلت الأهداف في جانب التطور الاجتماعي في :

١. مساعدة الأطفال على فهم مشاعرهم والتعبير عن شعورهم وحاجاتهم بوسائل مناسبة.

٢. إثراء تجارب الحياة الاجتماعية للأطفال بالتعاون والتدريب على القيادة.

٣. اللعب الجماعي وتقوية المهارة الإعلامية ومخاطبة الجماعة.

٤. تربية الأطفال على أن يكونوا اجتماعيين, وإنشاء العلاقات التفاعلية

من خلال الحوار والتعاون وجعل الطفل محور التواصل والتعاون بين الروضة والبيت.

ثانياً: أهداف منهج المرحلة الابتدائية :

١. أن ترسّخ في التلميذ ما تحث عليه الأديان وكريم المعتقدات من مكارم الأخلاق.
٢. أن ترسّخ في التلميذ قيم الحرية والسلام والعدالة.
٣. أن ترسّخ في التلميذ قيم المواطنة المحلية والعالمية وحقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين السودانيين.
٤. أن يتعلّم التلميذ اكتشاف ورفض ومقاومة التنمر والتحرش.
٥. أن يتعلّم التلميذ احترام الآخرين والمحافظة على البيئة والرفق بالحيوان.
٦. أن تساعد كل تلميذ ليصل إلى أقصى إمكاناته بدعم الثقة في النفس والشعور بتقدير الانجاز.
٧. أن تشجّع العقلية المبتكرة والخلّاقة.
٨. أن توفّر بيئة محفّزة ومشجّعة يشعر فيها الطفل بالأمن والأمان والسرور والثقة بالنفس.
٩. أن يتذوّق التلميذ الشعور بالجمال والفنون والموسيقى والمسرح المدرسي.

١٠. أن يتعلّم التلميذ التعاون مع الآخرين والمشاركة والعمل المشترك من أجل الصالح العام.

١١. أن يتطوّر التلميذ ككائن اجتماعي من خلال المعيشة وتعلم النظام والتفاعل مع الآخرين لخير المجتمع.

١٢. أن يمارس التلميذ الفنون التشكيلية من رسم ونحت وأعمال طين وخزف وزخرفة وخط.

١٣. الاستعانة بالمواد المحلية والبيئات المختلفة في التربية الفنّية.

ثالثاً: أهداف منهج المرحلة المتوسطة :

١. اتّخاذ موقف إيجابي من النفس ومن الآخرين.

٢. اتّخاذ قرارات مسئولة وأخلاقية والعمل بموجبها.

٣. عدم الخوف من الخطأ والفشل والمغامرة وترك المبادرة بسبب ذلك.

٤. رفض ومقاومة التنمّر والتحرّش من التلاميذ أو المعلمين والإداريين.

٥. تقوية القيم الأخلاقية والمدنية.

٦. دعم تقدير الفنون والموسيقى والمسرح والجماليات.

٧. احترام وجهة نظر الآخرين واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الأفكار والمبادرات.

٨. المشاركة في خدمة المجتمع من خلال الجمعيات المدرسية وقيام اتحادات الطلاب عن طريق الانتخابات، واستخدام وسائل التواصل

الاجتماعي لنقل آرائه.

٩. دراسة التلميذ التربية الوطنية.

١٠. استخدام الجبر لحل المسائل والعلاقات الهندسية وتحليل المعلومات الإحصائية ومسائل الاحتمالات البسيطة.

١١. استخدام التكنولوجيا لجمع المعلومات وكذلك أدوات البحث على الانترنت.

١٢. ممارسة الأسئلة المفتوحة في كل المواد التي يدرسها دون تردّد.

١٣. تحديد المشكلة لأي قضية من خلال المقدمات.

١٤. ممارسة مبدأ الشك العلمي فلا يقبل ما يُقال دون تساؤل.

١٥. البحث عن حلول خلّاقة لما يقابله من إشكالات.

١٦. يستطيع أن يصل إلى نتائج من تحليل المعلومات بصورة علمية.

رابعاً: أهداف منهج المرحلة الثانوية :

١. ترسيخ قيمة الكرامة الإنسانية والحرية الفردية.

٢. ترسيخ قيمة السلام وتوفّره في جميع أقاليم البلاد.

٣. ترسيخ قيمة العدالة وسيادة حكم القانون.

٤. إعداد إنسان مؤمن واثق من نفسه حريص على فعل الخير للمجتمع ودائم الشعور بواجبه تجاه الوطن.

٥. الإيمان بالحوار كمنهج وحيد لمواجهة الخلافات الفكرية.

٦. التفريق بين احترام المعلم والأدب معه وحواره من وجهة نظر مخالفة له تماماً.

في جانب الوعي الاجتماعي:

- المحافظة على البيئة وتشجير المدرسة والحي والقيام بحملات النظافة والتوعية لإيقاف الاعتداء على مكونات البيئة والصيد الجائر.
- التطوّع للعمل في الإجازات في كل مشروعات الدولة لصالح المواطن.
- إقامة الندوات المسائية في المدارس بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني حول كافة القضايا التي تهم المواطنين.

في جانب التربية المدنية:

- فهم الهوية السودانية وقيمة المساواة والحقوق المتبادلة بين المواطن والدولة.
- دراسة الديمقراطية وأسس الحكم الصالح وحقوق الإنسان.
- معرفة انعكاسات التنوع الثقافي في السودان وضرورة قبول الآخر.
- فهم حرية المعتقد والرأي والضمير.
- معرفة علم التفاوض وفض النزاع وتحقيق السلام.

توصيات مؤتمر ثورة ديسمبر:

جاءت المداخلات والمناقشات العلمية لجميع الأوراق التي قُدّمت مميزة وقد أسفرت عنها توصيات المؤتمر حسب المحاور التالية :

محور القوانين واللوائح والسياسات والهيكلة:

مراجعة وتحديث قوانين ولوائح التعليم العام والتعليم الخاص وتطبيق السلم التعليمي حسب الفئات العمرية (٦ ، ٣ ، ٣) والفصل التام لكل مرحلة وتطبيق مجانية التعليم وتفعيل قانون إلزامية التعليم الابتدائي, وإعادة هيكلة الوزارة ورئاسة الولايات والمحليات، بحيث تشمل إدارات) قبل المدرسة، الكبار والشباب والأطفال الخارج المدرسة(وإعطاء كل درجة بالهيكل الوصف الوظيفي وتحديد مهامها واختصاصاتها كذلك إرجاع مؤسسات وأصول التعليم العام التي آلت لجهات أخري إلى التعليم العام وفيما يخص القبول جاءت التوصيات بألّا يقل عُمر القبول للصف الأول الابتدائي عن ست سنوات وربطه بسجل المواليد، وتوحيد التقويم المدرسي والزى المدرسي لكل مرحلة على مستوي البلاد.

محور قضايا المعلمين :

تتم ترقية المعلمين حسب الوظائف الشاغرة عن طريق المنافسة ووفق التقارير السرية, بناء على معايير الأداء وإعادة النظر في الكادر المفتوح الذي أثّر سلباً في الرضا الوظيفي, والإشراف التربوي والعودة إلى معاهد التدريب والتأهيل التربوي وإعدادها بصورة متطورة بجميع الولايات, والعمل على استمرارية تدريب وتأهيل المعلمين والموجهين والمشرفين والعمال وفق معايير الجودة العالمية حتى تواكب المستجدات التربوية، وتساير التطورات العلمية, كذلك اعتماد التخصص في المواد الأكاديمية في

المرحلة الابتدائية، والتوزيع العادل والمتوازن والنوعي للمعلمين جغرافيّاً وإتاحة فرص عادلة للولايات في الإعارة وخاصة مدارس الصداقة.

والعمل علي تحسين وضع المعلم بشكل مستمر، مع إعطاء اعتبار خاص للمعلمين بالريف وتوفير رعاية طبية للمعلم وأسرته، وتوفير بدل الترحيل للمعلم وأسرته حسب الدرجة في حالات النقل وذلك بتوفير مميزات في حالة النقل وتمهين مهنة التعليم وتحسين وضع المعلم المهني.

محور التعليم الفني:

جاءت توصيات التعليم الفني بالتوسّع فيه ورفع نسب القبول بشكل عام بما في ذلك التعليم الحرفي وإنشاء مدرسة فنية متكاملة بكل ولاية، وتحسين بيئة المدارس الفنية الحالية، مع توفير المعينات والمعدات الحديثة، والمواد الخام وتوفير العمالة الفنية وتدريب وتأهيل معلمي التعليم الفني والحرفي داخلياً وخارجياً, وإنشاء كلية تربية ومعاهد لتدريب المعلمين الفنيين بالطرق الحديثة، والاستفادة من مشاريع تخريج الطلاب في تطوير التدريب الميداني وبناء القدرات في الشركات ومناطق الإنتاج.

محور المناهج والبيئة المدرسية والتكنولوجيا:

من توصيات المؤتمر تقليل المواد الدراسية بحيث تتناسب مع الفئة العمرية وذلك بالرجوع إلى الطريقة الجزئية في التعليم والاهتمام بالكيف دون الكم, وإدخال عناصر ومناشط لتقييم التلاميذ والطلاب بتطبيق نظام

التقييم الوطني وإلغاء المظاهر العسكرية في مناهج المرحلة الثانوية وإحياء قيم المواطنة والتعايش السلمي والديمقراطية بإدخال مواد توظّف لدعم هذه المعاني مثل التربية الوطنية والتربية المدنية, وبناء معامل وتزويدها بالأجهزة والمواد ومكتبة الكترونية وتوفير أجهزة حاسوب, وأجهزة عرض لتطبيق التعليم الإلكتروني, وتوظيف التكنولوجيا حسب المهارات الفردية وأعمار الطلاب والاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التعلم.

أن أهداف وتوصيات مؤتمر ثورة ديسمبر٢٠٢٠م والتي تم التخطيط لها بمشاركة الخبراء التربويين والمعلمين, ناقشت اهم المحاور في العملية التعليمية, حيث أفردت مساحة كبيرة لتطوير المناهج الدراسية وحوسبتها لتواكب مستحدثات العملية التعليمية وإعادة النظر في السلّم التعليمي ليصبح ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث سنوات لكل من المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية ويصير التعليم الاساسي اثني عشر عاماً بدلاً عن احد عشر عاماً, أن تنفيذ كل ما جاء في هذه التوصيات يحتاج الى تضافر الجهود من قبل القائمين على أمر التعليم وحكومة الفترة الانتقالية وأولياء الأمور والمعلمين, ويحتاج الى إعادة النظر في الهيكل الوظيفي للعاملين بالتعليم العام وتوزيع فرص الوظائف في حقل التربية والتعليم وخاصة الوظائف القيادية على أساس المهنية والكفاءة والخبرة, وليس على مبدأ المحاصصة والانتماء السياسي.

مراحل تطور التعليم العالي في السودان:

التعليم العالي قبل الاستقلال:

كانت بداية مؤسسات التعليم العالي في السودان قبل الاستقلال وتحديداً بأنشاء كلية غردون التذكارية ما يعكس اهتمام المستعمر البريطاني بأنشاء المؤسسات التعليمية في السودان, حينها تم انشاء كلية غردون الجامعية وذلك تخليداً لذكرى غردون باشا افتتحت في عام ١٩٠٢ وضمّت المدرسة الابتدائية وكلية المعلمين ثم اعقبها افتتاح المدرسة الثانوية في ١٩٢٤ ثم مدرسة كتشنر الطبية وتوالت الكليات الاخرى حتى تحولّت الى جامعة الخرطوم في ١٩٥٦, وجد بعض السودانيين ان قيام مثل هذه المؤسسات التي يرعاها البريطانيون قد يؤدي الى تهديد التدريس الديني في السودان الامر الذي ادّى الى ظهور المعهد العلمي بأم درمان الذي تم افتتاحه في عام ١٩٠١, وفي عام ١٩١٢ بدأ بنظام الازهر وشمل عددا كبيراً من طلاب العلم الشرعي و كان تأسيسه رغبةً من الشيوخ و العلماء للمحافظة على الطابع الشرعي في التدريس الديني والقضاء, ثم تحوّل الى جامعة أم درمان الاسلامية في عام ١٩٦٥, ايضا كان هناك اهتمام من قبل الاستقلال بالتدريب الفني الامر الذي بدأ بأنشاء المعهد الفني الذي استمر حتى اصبح جامعة السودان في التسعين من القرن الماضي.

التعليم العالي بعد الاستقلال:

استمرّت جهود الحكومات الوطنية بعد الاستقلال بالتعليم العالي وان كانت الحكومات الوطنية تتفاوت في هذا الاهتمام, ففي عام ١٩٥٦وبتوصية من الرئيس المصري جمال عبد الناصر تم افتتاح جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتي تحولّت الى جامعة النيلين في عام ١٩٩٣, وجامعة ام ردمان الاسلامية في عام ١٩٦٥ وكلية الاحفاد الجامعية ١٩٦٦ وجامعة الجزيرة في عام ١٩٧٥ وجامعة جوبا ١٩٧٥و جامعة ام درمان الاهلية ١٩٨٦.

التعليم العالي في عهد ثورة الانقاذ ١٩٨٩م:

١. بعد قيام ثورة الانقاذ في عام ١٩٨٩ اصدرت الحكومة قرار اعلان ثورة التعليم العالي و الذي شمل الاتي:

مضاعفة الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي.

٢. إجازة نظام الانتساب في مؤسسات التعليم العالي.

٣. إلحاق كل المعاهد العليا والكليات القائمة بإحدى الجامعات المناسبة وتعديل النظم الأكاديمية لتقوم الجامعات بمنح الدبلوم والشهادات الأخرى بجانب البكالوريوس.

٤. الأخذ بنظام الكليات الجامعية في الأقاليم والتي تتبع للجامعات القائمة.

٦. إنشاء جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا على أن يكون معهد الكليات التكنولوجية القائم نواة لها.

٧. التصديق بقيام كليات وجامعات جديدة غير حكومية، ومنح الإقليمي منها الامتيازات والمساعدات الضرورية.

٨. تعديل قوانين الجامعات والتعليم العالي لاستيعاب القرارات أعلاه ولإزالة التناقض ولإحكام التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والمجلس القومي للتعليم العالي والبحث العلمي.

وقد تمثّلت التوجّهات العامة للتعليم العالي في هذه الفترة فيما يلي:

١ـ النهوض بالمجتمع وتلبية حاجاته التنموية وتوسيع مدى البحث العلمي.

٢ـ التوسّع الأفقي في مؤسسات التعليم العالي وقبول الطلاب مع التركيز على توفير الكوادر المهنية المطلوبة.

٣ـ ربط التعليم العالي بالموروث الحضاري والثقافي للأمة من خلال سياسات التعريب.

٤ـ دخول التعليم الأهلي كرافد رئيسي للتعليم العالي بالسودان الأمر الذي وسّع من قاعدة التعليم العالي ومكّن من إسهام القطاع الخاص بصورة فاعلة في التعليم العالي وفق ضوابط وشروط تضعها وزارة التعليم العالي وتشرف على تنفيذها.

وبالرجوع لإحصائات القبول بمؤسسات التعليم العالي حسب الولايات نجد أن ولاية الخرطوم تستحوذ علي ٣١٪ من المتقدمين عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ تليها الولايات الوسطى ٣٠٪بينما الولايات الشرقية ٨٪ وكردفان ٦٪ والولايات

الجنوبية ٣٪فقط.

إن أعداد الطلاب المرشحين للقبول بمؤسسات التعليم العالي(الأهلي الجامعي + الأجنبي) للعام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٥م مصنفين حسب الجامعة والجنس زاد بنسبة ١٨,٥٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م.

يلاحظ من إحصائيات التعليم العالي ازدياد معدلات قبول الاناث وفي عام ١٩٩٩ فاقت نسبتهن تفوق نسبة الذكور في الكليات التطبيقية ـ وفي هذا مؤشر للتغير الاجتماعي الذي حدث.

تشير البيانات أن التوسّع في أعداد الطلبة المسجلين في الجامعات خلال الفترة من بداية ثورة التعليم العالي لم تلازمه زيادات مماثلة في أعداد أعضاء هيئة التدريس الامر الذي أدّى إلى ارتفاع عدد الطلبة المسجلين لكل عضو هيئة تدريس، حيث فاق الثلاثين طالباً في الجامعات الحكومية في جميع السنوات التي تلت ثورة التعليم العالي وتراوح بين ٧٢و١٦٨ طالباً بالجامعات الأهلية في الأعوام الستة الأولى من عمر هذه الثورة ما أثّر على جودة التعليم مخرجات العالي, وجعل السودان يعيد النظر في تطوير مؤسسات تعليمه العالي بالقدر الذي يؤهلها للمنافسة في ظل العولمة, ولكي يتحقق قدر معلوم معقول من التطور يكفل لمخرجات تعليمه العالي المقدرة على المنافسة على المستوى الدولي.

استراتيجية ثورة التعليم العالي:

اعلنت الحكومة استراتيجية لتحقيق اهداف اعلان قيام ثورة التعليم

العالي تمثلت بنودها في الآتي:

١/ إعادة صياغة المناهج والمقررات بما يتسق مع توجه الدولة خاصة في مجالات الاقتصاد والاجتماع وغيرها.

٢/ مواصلة تحديث المناهج بصورة مستمرة لتواكب تقدم المعرفة وحاجات المجتمع.

٣/ الاهتمام بالتخصصات التي تلبي حاجات الولايات.

٤/ نجحت الدولة في انشاء بعض التخصصات المهمة في الولايات الا انها في الوقت نفسه لم تقم بدعمها و لم تنجح في تفعيل دورها في المجتمعات, كما اهتمَّت في بعض الاحيان بأنشاء كليات معنية بتنمية الريف الا ان انعكاس هذه التخصصات عموما على المجتمعات الريفية لم يكن بالمستوى المطلوب.

٥/ الاهتمام بالدراسات البيئية والأسرية في جميع مجالات التعليم العالي, لكنها لم تنعكس على المجتمع ويتضح ذلك في ضعف الاهتمام الحكومي بالبيئة وقلّة المتخصصين في امر البيئة في السودان على الرغم من انها استراتيجية مهمة.

٦/ تأصيل الثقافة وجعل اللغة العربية هي الأصل في التدريس والبحث والاهتمام بدراسة اللغات والثقافات الأجنبية.

نجحت في تعريب اللسان وادخال اللغة العربية كلغة رئيسة في مؤسسات التعليم العالي الا ان الدولة لم تستطع في ان تخلق حركة تعريب شاملة

تؤدي دورها في الترجمة والبحث العلمي بالإضافة الى انها لم تحقّق المطلوب منها بالاهتمام بدراسة اللغات والثقافات الاجنبية بصورة كافية, يتضح ذلك في ضعف الخريجين السودانيين في اللغة الانجليزية.

٧/ ترشيد التعليم بالاستفادة من الإمكانات المتاحة، والسعي إلى الاعتماد على الذات .

٨/ العناية بتدريب القوى العاملة رفيعة المستوى، وإعداد العلماء وتدريبهم ليقودوا البحث العلمي لتكون لهم القدرة على مواكبة المعرفة المتجددة والمتطورة.

٩/ تشجيع البحث العلمي، خاصة البحث العلمي الجماعي ومتعدّد التخصصات وربطه بالتدريس والإنتاج، واستنباط أصوله.

عملية البحث العملي والنشر في المجلات العملية المحلية العالمية تعاني من ضعف وليست بالمستوى المطلوب, ويرجع ذلك لعدة أسباب منها عدم تشجيع الدولة على كتابة البحوث, وحتى البحوث التي نُشِرت في تلك المجلات ظلّت حبيسة الصفحات والمكتبات, ولم ترتبط بالإنتاج والتطبيق بالصورة المطلوبة, ينعكس ذلك بصورة واضحة في الانتاج الزراعي والحيواني الذي كان يمكن له ان يقفز قفزات كبيرة ان استطاعت الجامعات ان تربط البحث العلمي بعملية الانتاج.

١٠/ أن تولي الجامعات، وبخاصة جامعة الخرطوم، اهتماماً أكبر بالدراسات العليا.

نجحت جامعة الخرطوم بلا شك في زيادة الاهتمام بالدراسات العليا.

١١/ تشجيع التعليم العالي الخاص وفق ضوابط تضمن مستويات رفيعة

ازداد فعلا قطاع التعليم الخاص بصورة كبيرة الا ان هناك حاجة فعلا لمراجعة الضوابط التي تحقق المستويات الرفيعة لمخرجات التعليم العالي.

١٢/ دعم مؤسسات التعليم العالي بهدف تحقيق أهداف الخطة مع الحفاظ على المستويات العلمية وتطويرها بهدف تعزيز الأنماط التخصصية الملائمة لكل مؤسسة لمعالجة مشاكل المجتمع وتحقيق سياسة تكامل التخصصات بين الجامعات وتفادي الازدواجية المخلة.

ميزانية التعليم العالي تحتاج الى مراجعة لتحقيق الاهداف التي تضمنت في الاستراتيجية.

١٣ / تطوير التعليم الفني والتقني ليبلغ ٦٠٪ من التعليم العالي، وتوفير التدريب المهني والحرفي المتقدم، بما يضمن حاجات الاستراتيجية الشاملة.

ملامح ثورة التعليم العالي:

التوجه ناحية الولايات وعدم حصر التعليم العالي في المركز.

اشراك القطاع الخاص في التعليم العالي.

زيادة عدد المستوعبين في التعليم العالي وتقليل تكلفة التعليم بالخارج.

ازدياد الوعي المجتمعي بأهمية التعليم العالي.

ورشة موجهات ومعايير تطوير منهج التعليم الأساسي بكليات التربية

نوفمبر٢٠٢٢:

انعقدت بمبان وزارة التعليم العالي ورشة بعنوان موجهات ومعايير تطوير منهج التعليم الأساسي(ابتدائي - متوسط) بكليات التربية وفقاً لمتغيرات السلّم التعليمي, وتمثّلت أهم توصياتها في الآتي:

١.اعتماد المسمى الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢.تطوير مشروع الكلية الانموذج ليتماشى مع المستجدات والتطوير العالمي.

٣.تضمين برامج التعليم الأساسي في كليات التربية.

٤.ربط مناهج وبرامج كليات التربية بمناهج التعليم العام.

٥.تفعيل مجلس التعليم لإحكام التنسيق بين مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي.

٦.التحديد الدقيق لمعايير اختيار المعلم المطلوب لتدريس المنهج.

٧.الإفادة من نتائج البحث التربوي بكليات التربية في تطوير التعليم وحل مشكلاته.

٨.تضمين مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج الدراسية.

٩.رفع نسبة القبول لكليات التربية وإيجاد آليات للتنفيذ.

الفصل الثالث

تحديات السياسات التعليمية في السودان

تحديات السياسات التعليمية في السودان

مقدمة:

يواجه السودان في ظل هذه الظروف السياسية المعقدة, وعدم الاستقرار, الكثير من الصعوبات والتحديات، خاصة في مجال التعليم الذي يعوّل عليه كثيراً في نهضة الشعوب, والوصول عبره إلى آفاق التطور والازدهار والتنمية، كما يُعتبر حجر الزاوية في بناء الوطن، فالتعليم لم يعد مجرد عناوين وفرضيات وتجارب، ولكنه أصبح منظومة متكاملة الأدوات والآليات, وله مقوماته التي يُمكن تحديدها وتوجيهها وقياسها, خاصة في عصر المعلومات وكم التدفق المعرفي الهائل.

تدلُّ المؤشرات على أنَّ مدارسنا في أزمة، إذ إنّها دون طموح القائمين عليها، ولم تستطع التكيف مع كثير من مستجدات العصر ومتطلباته وتحدياته, وتعجز عن حل كثير من مشكلاتها، ويعتبرها أكثر الطلاب مكانًا غير مرغوب، فنحن بحاجة إلى فهم أعمق لنظامنا التعليمي وللمشكلات التي تواجهه، وبحاجة أكثر إلى طرح حلول جديدة ورؤى ومبادرات إبداعية مواكبة للتغيرات من حولنا لتلك المشكلات.

يعاني نظام التعليم بالسودان عددًا من المشكلات, وكثير من هذه المشكلات

ليست خاصة بالنظام التعليمي بالسودان، إذ إنّها توجد في أكثر الأنظمة التعليمية في العالم، ما يعني أن لها طابعها العالمي، إلا أنَّ هذا لا يعني ألا نجدّ في علاجها بما يتناسب مع ظروف نظامنا التعليمي.

مشكلات النظام التعليم في السودان:

يمكن تلخيص أهم مشكلات النظام التعليمي في السودان وحسب وجهة نظر الكاتب في:

١. عدم وجود رؤية محددة للتعليم، مبنية على إطار نظري واضح، باستثناء الخطوط العريضة والسياسات العامة الواردة في سياسة التعليم، فليس هناك رؤية واضحة يتفق عليها المخططون للتعليم توجّه المشروعات التطويرية التربوية, لذلك فمن الصعب التعرف على مسار محدد لتقدّم التعليم، بل إن كثيراً من المشروعات والتوجهات تنتج إما ردة فعل أو نتيجة اجتهادات شخصية من قيادات الوزارة, ما يسبب تقديم المشاريع دون وجود إطار نظري واضح تعتمد عليه ويربطها بغيرها، فضلًا عن ذوبان هذه المشاريع وتلاشيها التدريجي، وربما انحرافها عن مسارها الأساسي، دون تقويم لنتائج تطبيقها أو تطوير لها.

٢. التخبّط في عمليات تطوير وتنقيح وتغيير المناهج الدراسية, وعدم مناسبتها للتقويم، وتقديمها من خلال طرائق تدريس غير مناسبة، وعدم مناسبة المحتوى للطلاب واحتياجاتهم وميولهم ومتطلبات بناء المجتمع.

٣. افتقار المناهج الدراسية للتربية الوطنية التي تسهم في تعريف الطلاب

بالمفاهيم الوطنية كالوطن، والمواطن، والدولة، وغيرها، ما يجعل التربية الوطنية من أهم المواد الدراسية، والتربوية التي تدرّس في كافة المدارس في مختلف دول العالم.

٤. تدني تأهيل المعلمين، الذي على الرغم من إقرار درجة البكالوريوس التربوي حدًّا أدنى للتأهل لوظيفة (معلم)، إلا أنه في كثير من الأحيان يتم الاستعانة بالحاصلين على درجة البكالوريوس غير التربوي في بعض التخصصات، نتيجة لندرة المعلمين في هذه المجالات. كما أنه لا يوجد معيار للاختيار من الحاصلين على البكالوريوس سوى المفاضلة بينهم بناء على معايير يحكمها العرض والطلب, ورغم أن الوزارة أنشأت نظامًا لاختبار كفاءة المعلمين الجدد ورخصة مزاولة المهنة, إلا أن تدني مستوى المعلمين في هذا الاختبار كثيرًا ما يجبر الوزارة على التنازل عن معاييرها والقبول بمعلمين حصلوا على نتائج متدنية في ذلك الاختبار.

٥. البيئة المدرسية، ونتيجة للزيادة المتسارعة في النمو السكاني والتوسع الجغرافي، ونقص التخطيط المسبق، مع ما فيها من النقص الواضح في المرافق التربوية من ملاعب وصالات ونحوها، كذلك عدم مناسبة فصولها وتجهيزاتها للأداء التربوي، وهذا ما أسهم في إفشال كثير من الأنشطة التربوية سواء على مستوى الطلاب أو مستوى المدرسة أو أنشطة التنمية المهنية للمعلمين, كما أن تلك المباني أدت إلى ازدحام الطلاب بالفصول, وأنها تفشل في كثير من الأحيان في الإسهام في إيجاد بيئة تربوية جاذبة داخل المدرسة.

٦. زيادة عدد الطلاب في الفصول، والذي يأتي على الرغم من أنَّ النسب الإجمالية لعدد الطلاب في الفصول ونسبة عدد الطلاب للمعلين متدنية، ونسبة الطلاب للمعلمين كبيرة جداً، وكثير من المدارس، تعاني من ارتفاع أعداد الطلاب داخل الفصول، وكذلك من صغر حجم الفصول.

٧. النظام الإداري للمدرسة، إذ يغلب على إدارة المدرسة الطابع الإداري التقليدي الرتيب، الذي يقتصر في كثير من الأحيان على تنفيذ التعليمات بأقل قدر من الكفاءة فالصلاحيات تكاد تكون معدومة لدى مدير المدرسة، ويقتصر دوره في كثير من الأحيان على تسيير الأمور اليومية الروتينية في المدرسة. كما تشير كثير من الدراسات إلى عدم فعالية نظام الإشراف التربوي، بوضعه التقليدي الذي يركز على الزيارات المتباعدة غير فاعل في تطوير أداء المعلمين ولا أداء المدارس.

٨. عدم وجود آلية لقياس ناتج التعليم، فليس هناك آلية واضحة لمعرفة مدى تحقيق النظام التعليمي لأهدافه، سواء على المستوى المدرسي أو على مستوى المجتمع, فلا يوجد اختبارات مقننة معتمدة يمكن من خلالها الحكم على أداء المدارس، ولا توجد عمليات مقارنات خارجية مع دول أخرى، للتعرف على المستوى الفعلي للطلاب.

٩. مشكلة اتخاذ القرار وعدم التخطيط الجيد لإصداره وتحديد توقيت المناسب في الوقت المناسب, فعملية اتخاذ القرارات الإدارية عملية صعبة ومركبة، فلا بُد أن تأخذ في الاعتبار البيئةَ الداخلية والخارجية، التي سوف تتأثر أو تؤثِّر في القرار الإداري المتخَذ، فضلاً عن التنبؤ بالمشكلات التي قد

تواجه وتعيق تنفيذ أو تحد من فعاليـة القرار الإداري المتخذ، وانطلاقًا من التعامل الفعَّال مع تلك المشكلات والتحديات والمعوقات، يتوجب على متخذي القرار تقديرُ حجم هذه المشكلات التي قد تواجههم، والقيام بتعريفها وتحليلها ووصفها بدقة، ومن ثم العمل على حلها، أو تفاديها، أو تقليل نتائجها السلبية إلى أقل درجة ممكنة لمدة زمنية محددة.

١٠. شُح البحوث التربوية المتعلقة بالسياسات التعليمية وعمليات صنع القرار التي من شأنها الإسهام في تطوير العمل التربوي.

١١. قصور الهيكل الوظيفي في وزارة التربية والتعليم, والافتقار للبناء المؤسسي وعدم مراعاة المهنية في وضع الشخص المناسب في المكان الذي يتناسب مع مؤهله العلمي وقدراته الشخصية.

العوامل المؤثرة على رسم السياسات التعليمية في السودان:

ترتبط السياسات التعليمية بالمتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة، فهناك العديد من المؤثرات الداخلية، والعوامل البيئية المحلية والخارجية، والظروف المختلفة لها دور كبير في وضع وتحديد السياسات ورسمها، وتملي على صانعيها توجهات خاصة، أو تدفعهم لاتباع سياسات معينة، وهذا يفسر اختلاف السياسات التعليمية في المجتمعات كلياً، أو جزئياً، نظراً لاختلاف العوامل الثقافية، والاجتماعية والسياسية، والاقتصادية، المحيطة بها، ومن أهم العوامل التي تؤثر على رسم السياسات التعليمية في السودان:

العوامل السياسية:

تؤثر العوامل السياسية بشكلٍ كبيرٍ على رسم السياسات التعليمية للنظام التعليمي بالسودان والتخطيط له، ذلك لأنها تحدد وفق رغبة الحزب الحاكم، وأيدولوجيته واتجاهاته, وفلسفته, وعلى مر العصور وتغير الأحزاب الحاكمة في السودان منذ الاستقلال, نجد أن السياسات التعليمية تتغير تبعاً لتغير الطائفة أو الجماعة الحاكمة, وكذلك الظروف التي تفرض نفسها، فتجبرها على تعطيل سياستها التعليمية أو التخلي عنها، أو مراجعتها وتغييرها.

وفي الفترة الانتقالية التي يعيشها السودان منذ سقوط الحكومة الماضية في ٢٠١٨م, تأثرت السياسات التعليمية بظروف داخلية كثيرة كالمظاهرات والاضطرابات, كذلك بعض الاقتتال القبلي في مناطق متعددة من السودان.

العوامل الاقتصادية:

العلاقة بين الاقتصاد ونظام التعليم علاقة تبادلية، حيث يتأثر كلاهما بالآخر فالدول الغنية ذات الاقتصاد القوي تكون أنظمتها التعليمية قوية تبعاً لذلك، ويظهر هذا في نوع الخدمات التعليمية، وتوفر الأجهزة التعليمية، والأدوات، والمباني، وارتفاع مستوى تأهيل المعلمين، وتدريبهم، أما الدول الفقيرة ذات الاقتصاد الضعيف فإن أنظمتها التعليمية تكون ضعيفة، وخدماتها كذلك، وعموماً إن أثر الاقتصاد على نظام التعليم يظهر في كل

جوانبه مدخلاته، وعملياته، ما يؤثر أيضاً على نواتج ومخرجات التعليم, والسودان يعاني كثيراً من ضعف الانفاق على التعليم رغم أن المنظمات التي لها شراكات مع قطاع التعليم تسهم بشكل كبير في دعمه خاصة في مجال التنمية المهنية وتدريب المعلمين.

العوامل الجغرافية:

يرتبط العامل الجغرافي بالعامل الاقتصادي، وذلك أن اقتصاديات أي دولة تعتمد بشكل مباشر على العوامل الجغرافية لتلك الدولة، فهي التي تحدد بإذن الله مصادر الثروة فيها وتؤثر العوامل الجغرافية على السياسات التعليمية من ثلاث نواحي وهي:

أ. المناخ:

يحدد المناخ السن الملائم لبدء الإلزام، وموسم الإجازات الدراسية، وشكل المباني الدراسية، وأنواع مواد البناء، والأثاث، وما تحويه من مواد، والوسائل التعليمية يجب أن تخضع لظروف المناخ، وكذلك طول اليوم الدراسي، وأنواع الأنشطة التعليمية, خاصة وأن السودان يتمتع بخريف طويل نسبياً في بعض المناطق.

ب. طبيعة البيئة:

يتأثر الفرد بالبيئة ويؤثر فيها، والبيئة الجغرافية تلهِم الإنسان بما تحتويه من الكثير من الظواهر الطبيعية، لذا يجب أن يفسح المجال لدراسة تفاعل الإنسان مع بيئته ضمن البرامج التربوية والمناهج الدراسية ليكون المتعلم

ملماً ببيئته ويتكيف معها، ويستجيب لها، ويؤثر فيها وذلك من خلال الأنشطة التربوية.

ت. مصادر الثروة:

تختلف مصادر الثروات الطبيعية من بيئة لأخرى، كما أنها تختلف من حيث مردودها وقيمتها الاقتصادية، وباختلاف الثروات يختلف حجم الإنفاق على التعليم ويختلف أيضاً تمويل التعليم, وبالرغم أن السودان من أغنى دول العالم, بثرواته المختلفة من أراضي خصبة ومحاصيل نقدية ومعادن, إلا أنه يعاني من سوء إدارة هذه الموارد واستثمارها بالشكل الصحيح وتوظيفها.

العوامل الاجتماعية:

تختلف التربية باختلاف تصورها لمفهوم الفرد وعلاقته بأفراد المجتمع ومنظماته وذلك لأن التربية في أساسها عملية اجتماعية، والمجتمع أحد أبعاد التربية, وتعتمد الدول على النظم التعليمية في تغطية احتياجاتها من القوى البشرية بجميع مستوياتها, وتؤثر العوامل الاجتماعية في النظم التعليمية من خلال ما يلي:

أ. الدين: يُعد الدين من موجهات النظم التعليمية في كثير من بلدان العالم، فهو يؤثر فيها تأثيراً مباشراً، بل إن نشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المدارس ولذلك يتم بناء النظام التعليمي وفق الأسس الدينية التي يود المجتمع تقديمها للناشئة, كما أسهم الدين بشكل بارز في

إنشاء المدارس وتحديد محتويات المنهج، أسهم كذلك بفاعلية في اختيار المعلمين وتعيينهم وإلزامهم بنوع معين من السلوك, تجلى ذلك بصورة واضحة في فترة الحكومة السابقة منذ العامة ١٩٨٩م.

ب. اللغة: توجه اللغة نظم التعليم، فهي الأداة التي يتم بها التخاطب ونقل المعلومات وتدوين المعرفة، فهي وسيلة العلم في التعبير عن محتواه، وهي من أهم العوامل في شخصية بناء الأمة، وهي دعامة الفكر والثقافة، وتظهر المشكلات اللغوية في السودان ذلك لتعدد الأعراق واللهجات .

ت. التركيب الاجتماعي: ينعكس التركيب الاجتماعي للمجتمع على التعليم ونظمه وأنواعه والفرص التعليمية، حيث تختلف النظم التعليمية باختلاف علاقة الفرد بالمجتمع، وباختلاف المفاهيم، والفلسفات التي تبلور هذه العلاقة، وتحدد إطارها ويتضح أثر التركيب الاجتماعي على النظام في السودان, لأنه بلد متعدد الأعراق والسحنات والثقافات, ما يؤثر على السياسات التعليمية.

العوامل السكانية:

تؤثر العوامل السكانية في النظم التعليمية والتربوية بدرجة كبيرة، ونتيجة لاختلافها من مجتمع لآخر تختلف النظم التعليمية، ومن أهم العوامل السكانية ما يلي:

أ. التكوين القبلي للسكان:

أي العنصر أو الجنس, وقد تظهر بعض القبائل في منطقة معينة تتميز عن

سواها بأنها تمثل الجنس الأصلي أو سكان المنطقة الأصليين، وتتمتع بنظام الادارة الأهلية, ولها نظارة وعموديات ومشايخ, وأخرى لا تتمتع بهذه الخصائص باعتبار أن أصلها ليست من تلك المنطقة, ولكنها جاءت لعدد من الأسباب واستقرت بها, ومشكلة العنصرية والجنسية مشكلة قديمة، باقية إلى اليوم، لها أثرها في تحدي النظام التعليمي بالسودان.

ب. التدفق السكاني:

هو أحد التدفقات التي يشهدها العصر الحالي، ولا يعد التدفق السكاني مشكلة تعليمية، أو من العوامل المؤثرة في النظم التعليمية إذا ما سارت معه معدلات التنمية بالسرعة نفسها، ولكن نظرا لتخلف الثانية عن الأولى تظهر المشكلة وخاصة في بلد مثل السودان الذي يعاني من سوء ادارة الموارد، ما يؤدي إلى فقدان التوازن بين النمو السكاني والتنمية التعليمية فتنخفض معدلات قبول الطلاب بالمراحل التعليمية المختلفة، أو تتكدس الفصول بالتلاميذ، مُا يؤثر على مستوى التعليم ونوعيته.

ت. نمو وتوزيع السكان:

يختلف نمو السكان وتوزيعهم ما بين المدن، والقرى، والأرياف، داخل كل دولة، ولذا يجب مراعاة نمو السكان وتوزيعهم عند التخطيط لتوزيع الخدمات التعليمية بحسب توزيع السكان وانتشارهم داخل الدولة من منطقة لأخرى وفقاً لأعداد الطلاب, ونجد أن معظم السكان في السودان هجروا ولاياتهم واتجهوا ناحية العاصمة الخرطوم, ما أفرز مشكلات تكدس الطلاب ورفع نسب القبول للمرحلة الثانوية في السنوات الماضية.

العوامل الثقافية:

السودان بلد متعدد الثقافات وذو حضارة عريقة وله بصمة خاصة به تحدد هويته، ولغته، وعاداته، وتقاليده، وقيمه، وأخلاقه، وآدابه، وفنونه، وكل ما يميزه عن غيره من المجتمعات. والثقافة هي أثمن ما يمتلكه المجتمع، ولذا يسعى دوماً إلى المحافظة عليها، والتربية هي وسيلة المجتمع للمحافظة على ثقافته وتطويرها، ويمكن القول أن التربية هي تابع لثقافة المجتمع وفي خدمتها، وبذلك تكون ثقافة المجتمع من أهم العوامل التي تؤثر في سياساته التعليمية.

العوامل التكنولوجية:

يمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية إذا ما أحسِن استغلاله وتوظيفه من أجل تحقيق التنمية، من خلال التخطيط الاستراتيجي الشامل لكافة المؤسسات التعليمية, ويسعى السودان جاهداً للحاق بركب الدول التي نهضت تكنولوجياً ذلك من خلال اهتمامه بالتعليم الالكتروني وانتاج البرمجيات والمنصات التعليمية ومواقع تعليم وتعلم عن بعد، من خلال الإنترنت وما شابه، وهذا بلا شك قد أضاف أبعاداً عديدة للمنظومة التربوية السودانية رغم التحديات التي تواجهه من عدم قناعة بعض متخذي القرار عن التخلي من الطرق التقليدية ومسايرة الحداثة كذلك ضعف تمويل المشروعات التكنولوجية .

تؤكد الاتجاهات التربوية المعاصرة على ضرورة مواكبة السياسات التعليمية لمتطلبات واحتياجات العصر، فضلاً عن متطلبات المستقبل المتوقع حدوثها، حتى يكون المتعلم قادراً على التعامل مع القضايا المعاصرة خاصة قضية المعلومات وكيفية اختيارها وجمعها وتحليلها وتفسيرها, من ثم توظيفها التوظيف السليم في العملية التعليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل تؤثر جميعها في السياسات التعليمية في السودان ولكن بنسب متفاوتة حسب الزمان والمكان، وأنها تتداخل وتتكامل فيما بينها، وكلٌ منها يؤثر ويتأثر بالآخر، وأن نجاح السياسات التعليمية في تحقيق أهداف السياسة العامة، وتحقيق الطموحات والآمال يتوقف على هذه العوامل وتكاملها، وهذا بدوره يجبر واضعي السياسات التعليمية على الاستجابة للتغيرات والتطورات التي تمر به البلاد من خلال تطوير المناهج والمقررات، واستخدام وسائل التقنية في التعليم وتنويع طرائق وأساليب التربية والتعليم، وتوفير البنية التحتية اللازمة لمواكبة التطور من مكتبات ومختبرات ومعامل ومراكز أبحاث، والتدريب المهني والمهارى للطلاب على كل ما هو جديد ومستحدث من وسائل التقنية.

الفصل الرابع

رؤى مستقبلية
للسياسات التعليمية في السودان

رؤى مستقبلية للسياسات التعليمية في السودان

مقدمة:

يهتم العالم اليوم اهتماماً واسعاً باستشراف المستقبل, ويبدي اهتماماً خاصاً بالدراسات المستقبلية, بعد أن فرضت العولمة نفسها على حياتنا, ذلك لما يتميّز به عصر العولمة من اتساع الانتشار التقني وزيادة مد التدفق المعرفي عن طريق ثورة المعلومات, والتي تعد التقنيات إحدى أدواتها, ما أحدث تغيرات سريعة في مجالات الحياة المختلفة, خاصة في المجالات التربوية التعليمية التي تتعامل مع الإنسان بصفته محور هذه العملية, الأمر الذي يتطلّب إعادة النظر في عناصر العملية التربوية التعليمية والتخطيط لمستقبلها بشكل متكامل .

لا شك أن التربية هي التي يعوّل عليها كثيراً في صناعة مستقبل الأمم والشعوب وازدهارها, حيث تستطيع أن تنتج أفراداً قادرين على مواجهة التحديات المتوقعة مستقبلاً.

فالطلب سيكون على من يملك القدرة على التعامل مع التقنية والمعلوماتية ويواكب المستحدثات التربوية التكنولوجية ويلحق بمستجداتها المتسارعة.

إن التعليم الحديث قد تجاوز تلك الأطر التقليدية إلى أفاق أرحب ووسائل أكثر حداثة وتطور, وقد أصبح التعليم مهارياً وليس معرفياً فقط كما كان في السابق، أي أنه يعتمد على بناء المهارات وشحذ القدرات وتنميتها وليس

تلقي المعلومات وتلقينها, ويركز على منهجية العلوم واستنباط الحقائق وتحليلها, لأن المعلومات أضحت متاحة من خلال الإنترنت ووسائل التواصل, لذلك كان لا بد من الاهتمام بالجانب المهارى والقدرات العقلية والإدراكية التي تتعامل مع تلك المعلومات وتفرزها وتخضعها للفحص والاستنتاج لتستخلص منها ما يفيد في الوصول إلى الحقائق وانتاج المعرفة بما يفيد البشرية, ما أدى لظهور التعليم الالكتروني أو التعلم عبر الانترنت الذي يجعل المعلومة تهبط أمام ناظريك بضغط زر معين, وهناك التعليم الحركي الذي عن طريقه تخيل مشكلة ما ثم العمل على ايجاد الحلول لها فردياً وجماعياً بالاستعانة بوسائل التقنية الحديثة, فالمطلوب هو القدرة على التفكير الناقد والاستنتاج وحل المشكلات والعمل ضمن الفريق والقدرة على التخاطب والتواصل, هذه هي المطلوبات الأساسية في عالم اليوم الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التكنلوجيا الحديثة ويتصف بالتغير المتسارع ويرتكز على المهارات الذكية ما يتطلب منهج تعليمي علمي يقوم على التكامل والتداخل والاندماج بين العلوم المختلفة لا التخصص المنفرد.

تطبيق هذا النوع من التعليم في بلد مثل السودان يفتقد أبسط مقومات البنية التحتية من كهرباء وطرق ووسائل اتصال يبدو صعباً لكنه ليس مستحيلاً, كل ما نحتاج إليه هو إدارة رشيدة واتخاذ قرارات مدروسة ومخطط لها, وسياسة تعليمية واضحة وتحديد للأولويات, وتنفيذ تدريجي.

نتناول في هذا الجزء من الكتاب, أهم الرؤى المستقبلية التي قد تسهم في تحقيق غايات التربية السودانية من خلال اعادة النظر في السياسات التعليمية وتطويرها. وأهم المحاور التي يمكن أن تسهم في تطوير السياسات,

منها دور المعلم الجديد في ظل ثورة المعلومات والترقية المهنية وتدريبه, كذلك محور المناهج الدراسية وتطويرها ونظام القياس والتقويم, وعملية التخطيط التربوي واتخاذ القرار, وأيضاً محور تكنولوجيا التعليم وتوظيفه لتحقيق الأهداف المنشودة.

أولاً: دور المعلم السوداني في ظل عصر المعلومات:

إن المعلم وما يبذله من جهد متواصل, وما يسعى إليه من تنمية مهنية مستمرة لصقل كفاياته وتطويرها, يدعم جهود تطوير التعليم ووسائل إصلاحه, ويسهم بذلك في تحقيق تنمية شاملة تستند إلى الواقع, وتستشرف المستقبل وتحقق طموحات المجتمعات في عالم أصبحت فيه المعرفة هي القوة الحقيقية, وأصبح التعليم الوسيلة الفاعلة لتحقيق التنمية والتقدم للفرد والمجتمع.

وعلينا أن ننظر إلى عناصر العملية التعليمية بصورة مختلفة عن النظرة التقليدية في عصر يوصف بأنه عصر تقنية المعلومات, حيث تنوعت فيه سبل المعرفة وتعددت مصادرها, كذلك نحاول أن نتفّهم دور المعلم في هذا الواقع الجديد ومدى قدرته على التعامل مع أدوات هذا العصر ومواكبته لمتغيراته المتسارعة , بشكل يضمن الوصول إلى تحقيق الهدف الرابع الخاص بالتعليم للجميع.

يلعب المعلم دوراً مهماً في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة وتربية أجيال قادرة على التعايش مع مختلف الظروف وإكسابهم القدرة على

قبول التغيير من خلال تشجيع القدرات الإبداعية لديهم. ويجب أن يكون المعلم قادراً على إكساب المتعلمين الاتجاهات والمهارات اللازمة لاستخدام وتوظيف تقنيات التعليم المعاصرة.

المعلم الجيد هو الذي يشجع طلابه على المساهمة بالأفكار وتعزيز مناخ المشاركة والعمل الجماعي ما يؤثر على جودة التعليم والتدريس وبالتالي على مخرجات التعليم.

المعلم هو الشخص المسئول عن سير العملية التعليمية وتحسينها بالمدرسة ويمثّل الجهة المخولة بتنفيذ الخطط والبرامج وفقاً للسياسات التعليمية واللوائح والتعليمات الصادرة من وزارة التربية والتعليم عبر إدارات التعليم بما يتماشى مع التوجهات العامة للدولة, وعندما يؤمن المعلم بأن المتعلم هو محور العملية التعليمية فإنه سيعمل على تهيئة الظروف المناسبة وتقديم الخدمات والخبرات التي تساعد على زيادة رغبته ودافعيته نحو تحقيق النمو المتكامل في شخصيته, إضافة إلى العمل على الارتقاء بمستوى أدائه التعليمي.

أصبح دور المعلم في ظل ثورة المعلومات باحث, ومصمم للخبرات التعليمية ومقدم محتوى ومرشد وميسر ومقوّم ومدير وقائد للعملية التعليمية ومستشاراً .

لم يقتصر دور المعلم في ظل ثورة المعلومات والتدفق المعرفي على نقل المعارف فحسب, بل كان لزاماً عليه مواكبة هذا التطور, وعليه يمكن تلخيص أدوار المعلم الجديدة والمواكبة للعصر التي تسهم بدورها في

تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة في الآتي:

١. التعرف على خصائص المتعلمين وتحديدها, لأن ذلك يعينه على فهم طبيعة المتعلمين, فيحدد نواحي القوة والضعف عندهم ومستوى القدرة على التعلم, ويتمثّل دور المعلم هنا في الأخذ بيد الضعيف ليضعه على الطريق الصحيح, طريق الثقة بالنفس, وتوجيه القوي المتمكن نحو المزيد من القراءة والبحوث والاطلاع.

٢. يجب أن يصبح المعلم مخططاً للخبرات والأنشطة التعليمية المرتبطة بالأهداف المخطط لها وتناسب مستويات المتعلمين وطرق تفكيرهم وتسهم في مساعدتهم على بلوغ الأهداف التعليمية.

٣. إعداد المواد التعليمية اللازمة كرزم التعلم الذاتي ليتمكن المتعلم من ممارسة عملية التعلم, ويجب أن يتزوّد المعلم بمهارات المصمم التعليمي.

وحتى يستطيع القيام بهذا الدور لا بد من تزويده بعض المهارات مثل معرفته بالوسائل التعليمية (أجهزة وبرمجيات) وخصائصها وكيفية تشغيلها, وأيضاً معرفته بمصادر هذه البرمجيات التعليمية , وقدرته على إنتاج بعض البرمجيات البسيطة.

٤. إتباع طرق منهجية منظمة تمكنه من ضبط المثيرات (المادة التعليمية) والحوادث التعزيزية (التغذية الراجعة) بشكل دقيق ذلك عن طريق تجزئة المادة إلى وحدات بسيطة وتقويمها بشكل متسلسل.

٥. تحديد إمكانات مختلفة لمصادر التعلم, ومساعدة المتعلمين على اختيار البدائل التعليمية المناسبة .

٦. القدرة على استخدام وصيانة التقنيات الحديثة وتقويم صلتها بالأهداف التعليمية, بذلك يتنوع التعليم بعيداً عن الشكل التقليدي, ويمضي نحو الأنواع التي تستجيب بشكل أسرع للحاجات الجديدة واكتساب مهارات العصر وإتاحة فرص أكبر للمتعلمين لاختيار ما يتناسب مع قدراتهم وإمكانياتهم الذاتية.

٧. مواكبة كل التغيرات التي تطرأ على التعليم خاصة في مجالات الحاسب الآلي والانترنت وكافة التقنيات الحديثة .

مما تقدّم يتبيّن أن التقنية لم تجعل دور المعلم ثانوياً, بل جعلت له أدواراً إضافية مميزة.

هذه الأدوار الجديدة للمعلم قد تبدو رائعة في ظل الصورة التي رسمتها التقنيات التعليمية, إلا أنه يصعب على المعلم - منفرداً – ممارسة أدواره جميعها بالفعالية والكفاءة المنشودتين ما لم تتضافر جميع جهود العاملين في الحقل التربوي, وختاماً يجب الاهتمام بتدريب المعلمين تدريباً نوعياً, كما كان في السابق ببخت الرضا التي كانت نظاماً جيداً ساعد كثيراً في اعداد معلمين ذوي قدرات عالية, هذا لا يعني العودة إلى نظام بخت الرضا القديم لأنه وفي ظل ثورة المعلومات لا يتوافق مع التطور الهائل الذي طال طرق ووسائل التدريس وهيمنة التكنلوجيا الحديثة على مساره, ولكن السير على نفس النهج والإدارة ونظام التقويم للحصول على نوعية

معينة من المعلمين يتكامل فيها البعد التربوي والمعرفي والمهارى، تتفهم اتجاهات الدارسين وحاجاتهم المعرفية والمهارية في ظل عالم سريع التغير والتأثر, نوعية تغرس في نفوس التلاميذ والطلاب أن التعليم ليست مرحلة وشهادة ووظيفة لكنه تعلم مدي الحياة.

ثانياً: عملية اتخاذ القرار:

إنَّ عملية اتّخاذ القرار تعني أساساً الاختيار القائم على أسس موضوعية لبديل أفضل من بين عدة بدائل متاحة, لتحقيق هدف محدَّد في ظل ظروف معينة (مواقف)، وكلمة القرار تعني لفظيًّا الحكم بترجيح جانب على آخر، أو تعني إيجاد حل لمشكلة أو التوصل إلى إقرار شيء، ولا يمكن التوصّل إلى حل علمي أو قرار رشيد إلا بمعرفة الهدف، ويعتبر القرار خطة متكاملة تتأثر بما سبقها وتؤثِّر فيما سيتبعها, ويوجد القرار فقط عندما توجد فرصة اختيار بديل من بين عدة بدائل، وألا تكون العملية امتثالاً لأوامر أو لضغط الظروف، ويعتبر تحديد البدائل الممكنة جزءًا لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار، فمتخذ القرار قد يُجانِبُه الصواب, لأنَّه لم يحدد البدائل الممكنة.

عناصر عملية اتخاذ القرار:

قد يكون متخذ القرار شخصًا، أو مجموعة من الأشخاص يطلق عليهم متخذو القرار، يواجه مشكلة معينة، ولديه الصلاحية لاتخاذ قرار بشأنها, هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص يسعى لتحقيق هدف محدد، مع الأخذ

في الحسبان أن هناك:

١- عدة بدائل أو مسارات بديلة للعمل, يمكن عن طريقها تحقيق الهدف.

٢- مواقف أو ظروف معينة يمكن أن يواجهها متخذ القرار.

٣- أحد البدائل عند تنفيذها تحدث نتيجة محددة إذا ما تم قياسها تتحول إلى عائد.

٤- حالة من التساؤل حول البديل الأفضل.

خطوات عملية اتخاذ القرارات:

أولاً: تحديد المشكلة:

١- تشخيص (تعريف) المشكلة:

ولعل أحد أهم الخطوات هي التعرف على المشكلة، باستخدام المدخل التشخيصي لحل المشاكل, للتفرقة بين أعراض المشكلة وأسبابها الحقيقية، ففي كثير من الأحيان يتخيل الشخص الذي يعانى من أعراضٍ ما أنها هي المشكلة، وأن معالجة هذه الأعراض سيؤدِّي، إلى زوال المشكلة، هو في الواقع يستخدم المسكِّنات التي سرعان ما ترجع المشكلة إلى حالتها الأصلية.

٢- تحديد الهدف:

من أجل تعريف الهدف بدقة ووضوح يَلزم قياسُه كميًّا، وربطه

بزمن محدد، وفي حالة تعدد الأهداف يلزم أن توضع أولويات لها, حتى يمكننا الحكم بموضوعية على البدائل المختلفة، وعمومًا من خلال الهدف يمكننا تحديد المعايير التي سيتم الحكم بها على البدائل في خطوة لاحقة من عملية اتخاذ القرار.

٣- تَحديد المحدَّدات والقيود:

وهي المحددات والظروف التي سيتم حل المشكلة ومتخذ القرار تحت تأثيرها، وثم التعامل معها طبقًا لطبيعتها، حيث يمكن لمتخذ القرار إما التغلب عليها، أو الالتفاف حولها، أو إزالتها تمامًا، أو تحييد أثرها، أو إثبات عدم وجودها سوى في مخيلة البعض، وأنها مجرد حاجز ذهني بحت، أو قد يمكنك من خلال التفكير الابتكاري قلْبُها لصالحك، وقد تكون مجرد عائق يلزم فقط توخي الحذر منه، أو أخيرًا قد يلزم الأمر الانتظار, حتى تزول هذه العوائق والمحددات.

ثانيًا: جمع وتحليل البيانات:

١- تحديد البيانات المطلوبة.

٢- مواصفات البيانات:

ولعل من أهم مواصفات البيانات الجيدة هي أن تتسم بالشمولية بحيث تحوي كافة جوانب المشكلة، حيث تؤدي البيانات الجزئية إلى حلول جزئية، كذلك فإن دقة البيانات تؤدي إلى التحديد الدقيق للمشكلة.

٣- مصادر البيانات:

يُعد تحديد مصادر المعلومات من العناصر المهمة، حيث يلاحظ احتمال تضارب في المعلومات في حالة تعدُّد المصادر، لذلك فإن إنشاء قواعد للبيانات وتحديثها يلغي أية احتمالات للتضارب أو للتعارض.

٤- صورة البيانات:

يلزم كذلك تحديدُ الصورة المناسبة للبيانات، بحيث تتناسب مع طبيعة القرارات التي سيتم اتخاذها، وفي عمليات اتخاذ القرارات المستمرة خلال فترات زمنية طويلة نسبيًّا يجب رسم صورة نمطية محددة متفقًا عليها تتناسب مع احتياجات اتخاذ القرار بحيث يمكننا تقييم ومقارنة البيانات في فترات زمنية مختلفة، واستخراج النتائج المناسبة منها.

٥- توقيت الحصول على البيانات:

توقيت اتخاذ القرار أصبح ذا أهمية قصوى الآن، وبالتالي فإن الحصول على البيانات في الوقت المناسب، بحيث تتاح الفرصة لإتمام بقية خطوات اتخاذ القرار على أساس سليم وفي التوقيت المناسب.

٦- معالجة البيانات:

ولا تقتصر معالجة البيانات على المعالجة الإلكترونية فقط، ولكن قد تكون المعالجة بسيطة ويدوية، أو قد تكون إعادة ترتيب لهذه البيانات، أو تصنيفها لجعلها في الصورة المناسبة لمتخذ القرار.

ولعل المشكلة في معالجة البيانات هي أن البيانات بطبيعتها تاريخية

(أي تعبر عن وقائع حدثتْ في الماضي)، بينما يصدر القرار لينفذ في المستقبل، وعلى ذلك فإن المعالجة الجيدة للبيانات يجب أن تعطينا صورة للمستقبل في ظل الظروف المستقبلية المتوقَّعة.

ثالثًا: تحديد البدائل:

وتعرف البدائل بأنها طُرُق الحل للوصول إلى الهدف المطلوب، على أن تشمل تفصيليًّا كيفيةَ التنفيذ العملي لها، وتشمل مرحلةُ جمع البدائل الخطواتِ التاليةَ:

حصر كافة البدائل الممكنة لحل المشكلة.

صياغة البدائل بناء على المعلومات والبيانات التي تمَّ تجميعها.

استكمال المعلومات والبيانات اللازمة لصياغة البدائل بالدقة والتفصيل المطلوبين.

تحديد النواتج والعواقب الناتجة عن كل بديل، سواء أكانت عواقب إيجابية أم سلبية.

رابعًا: اختيار البديل الأمثل:

ويجب أن نفرق في عملية الاختيار بين البديل أو الحل الأمثل، والبديل أو الحل الأقصى، حيث يتميز الأول عن الثاني أنه يأخذ في الاعتبار المحدداتِ والظروفَ الواقعية والفعلية للمشكلة، يأخذ أيضًا المشكلة من كافة جوانبها؛ لنحصل على حل شمولي للمشكلة، ونتجنب الحلول الجزئية.

خامساً: التطبيق والمتابعة:

ويندرج تحتها خطة التطبيق، وإجراءات التنفيذ، ومسؤوليات الأشخاص المختلفة عن التنفيذ، وكيفية تقييم أثر القرار، ومن المسؤول عن ذلك، ودورية المتابعة، والآثار الجانبية للقرار، ومقاومة التغيير، والخطط البديلة في حالة وجود أي عناصر غير متوقعة تعوق التطبيق.

المكونات الأساسية لعملية اتخاذ القرار:

إن تنظيم عملية اتخاذ القرارات يقوم على أساس إدراك وجود مجموعة من العناصر أو المتغيرات التي تحتكم إليها هذه العملية، وتأتى نتيجة تفاعلها، وأجزاء المتغيرات هي:

١- المدخلات: وهي التي يتمثل فيها الموقف المعني، وتنبع عادة إما من البيئة الخارجية للمنظمة، أو البيئة الداخلية لها.

٢- قنوات الاتصال: وهي التي تقوم بالتفاعل مع المدخلات وبلورتها في صورة مطالب، وفي صورة تحدد مدى الدعم والتأييد أو المعارضة، وبلورتها والمناهضة وتوصيلها إلى مركز النظام الإداري.

٣- السلطة التي تتخذ القرار: وهي التي تتعامل مع المدخلات, لاتخاذ قرار حولها.

٤- المخرجات: وهي القرارات الإدارية التي تم اتخاذها، بالإضافة إلى أية توجيهات أو تعليمات يتم تحديدها لضمان سلامة التنفيذ.

٥- نتائج القرار: وهي التي تترتب على اتخاذه بعد الإعلان عنه أو تنفيذه.

٦- التغذية العكسية أو المرتدة: وهي التي توفرها عمليات المتابعة، أو

ردود الفعل المترتبة على نتائج القرار.

ومتخذو القرارات يتبعون في حل المشكلات إما المدخل التقليدي، الذي يركز على تقليل عنصر المخاطرة, ما يؤثر سلبًا على الابتكار، وإما المدخل الابتكاري، الذي يركز على عنصر الابتكار على حساب المخاطرة.

ثالثاً: تكنولوجيا التعليم:

يفرض علينا عصر المعلومات الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال نظم وتقنية المعلومات والاتصالات، الذي أصبح المعيار الأساسي الذي يُقاس به درجة تقدم الأمم في القرن الحالي، وهذا التقدم رهن عوامل عديدة يأتي في مقدمتها أسلوب الإدارة في المتابعة وتحقيق الأهداف المنشودة، إدارة الوقت، الجهد والمال بالشكل الأمثل .

ولتحقيق هذه الأهداف التربوية المنشودة يجب تأهيل الكوادر الوطنية القادرة على إدخال التكنولوجيا المتقدمة، وبما بتناسب مع ظروف الدولة وبحث سبل استخدام تطبيقاتها في مختلف أجهزة المؤسسات التعليمة، الأمر الذي تم التمهيد له بجهود حثيثة ومستمرة بتأييد من واضعي السياسات ومتخذي القرار في أعلى مستوياته، إذ يعتبر خطة طموحة لإحداث نقلة حضارية وتطوير جذري في أداء الجهاز الإداري والتربوي.

تعود أهمية تطبيق استخدام التكنولوجيا في الأعمال الإدارية، أو ما أصبح يسمى (الإدارة الإلكترونية) إلى ما يصاحب ذلك من تتطور في كافة النشاطات والإجراءات والمعاملات الإدارية الحالة وتبسيطها ونقلها نوعيا

من الطرق اليدوية أو التقنية الإلكترونية النمطية الحالية إلى الأطر التقنية الالكترونية المتقدمة، بالاستخدام الأمثل والاستغلال الجيد لأحدث عناصر التكنولوجيا ونظم شبكات الاتصال والربط الإلكتروني الرقمي الحديث وصولاً إلى تطبيق تقنية الإنترنت تحقيقا للتميز والارتقاء بكفاءة العمل الإداري وارتفاع مستوى جودة الأداء عن طريق إنجاز المعاملات إلكترونيا.

الإدارة الإلكترونية:

إن اهتمام المنظمات والمدارس الذكية في العالم المتقدم بالإدارة الإلكترونية لم يأتِ من فراغ، بل جاء من حاجتهم إلى تحقيق الجودة والنوعية في الأداء، ما يترتب عليها تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة التعليمية مقارنة مع غيرها من المؤسسات، ومرونة العمليات الإدارية بين إدارات التعليم، مما يختزل الزمان والمكان، ويحقق الراحة ومرونة الحركة الإدارية بين المؤسسات التربوية .

مفهوم الإدارة الإلكترونية :

الإدارة الإلكترونية هي مجموعة من العمليات التي تنظم ارتباط المستفيد ومصادر المعلومات بواسطة وسائل إلكترونية لتحقيق أهداف الوزارة أو الإدارة من تخطيط وتشغيل ومتابعة وتطوير وإنتاج .

والإدارة الإلكترونية أيضاًهي الانتقال من إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية إلى الشكل الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت أو الشبكات الداخلية للتواصل بين كافة الأجهزة وتناقل المعلومات

بدون أن يضطر العملاء والعاملون من الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم لأجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد والطاقات، وهو ما تعتمد عليه أيضا الإدارات الخاصة لتحقيق الربح الاقتصادي، وهناك العديد من الأنظمة الإلكترونية اللازمة للإدارة ونظم تطويرها العملية والإنتاجية ونظم تطوير عمليات التسويق وتوزيعها ونظم تطوير العلاقة مع مؤسسات التمويل.

وتشير الإدارة الإلكترونية لعدد من الحقائق:

تهيئة فرص ميسرة لتقديم الخدمات لطلابها من خلال الحاسب الآلي.

تخفيف حدة المشكلات الناجمة عن تعامل طالب الخدمة مع موظف محدود الخبرة أو غير معتدل المزاج.

الإدارة الإلكترونية هي وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلاً أو إنهاء لدورها.

وإنّ نموذج الإدارة الإلكترونية يتطلب نظاماً متكاملاً عبر الإنترنت ، حيثُ يشمل عمليات الاتصال الإداري وفق المستويات العليا والدنيا من الإدارات التربوية، فلا حاجة للموظف من تضييع وقته وجهده، وزيارة جميع المكاتب والمؤسسات لإجراء معاملة بسيطة، كما يشمل إدارة المقررات وأدوات الاتصال المتزامن وغير المتزامن وإدارة الاختبارات والواجبات الدراسية، والتسجيل في المقررات ، والمتابعة.

ولهذا النمط الإداري الإلكتروني ثلاثة جوانب هي:

إدارة النظام التربوي ومن خلاله يتم إنشاء المقررات وتوزيع الصلاحيات، ومرونة عمليات الاتصال بين الإدارات المدرسية والإدارات العليا والوزارة، ومؤسسات المجتمع المحلي.

المعلم ومن خلاله يتم وضع المحتوى التعليمي، الاختبارات، التواصل مع الطلاب، طرح المناقشات، بث المحاضرات، وإدارة العملية التعليمية من خلال التقنيات الإلكترونية .

الطالب وعليه قراءة المحتوى، ومشاهدة المحاضرات، والمشاركة في الأنشطة المدرسية والتعليمية والمقررات الدراسية ومتابعتها، والتواصل مع المعلمين والإدارة.

مميزات الإدارة الإلكترونية:

تعتمد الإدارة التربوية الإلكترونية على توظيف أدوات التكنولوجيا الحديثة وشبكة الانترنت في خدمة العملية التعليمية والإدارة التربوية، وتعتمد في توظيف هذه الأدوات على المعلم الذي يعتبر المحرك الأساسي لاستخدامات هذه التقنيات للتحول من العمل التقليدي الورقي إلى العمل الإلكتروني الذي يعتمد على التقنيات الرقمية **وتتميّز الإدارة الإلكترونية بالآتي:**

١. إدارة بلا أوراق : حيث تتكون من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية .

٢. إدارة بلا مكان :وتتمثل في المحمول والتلفون الدولي والمؤتمرات

الإلكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التخيلية .

٣. إدارة بلا زمان :تستمر (٢٤) ساعة.

٤. إدارة بلا تنظيمات :جامدة فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

فوائد الإدارة الإلكترونية:

تتمثّل في الآتي:

١. إتاحة المعلومات الكاملة عن كل ما يخص المؤسسة والعاملين بها.

الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة ورفع مستوى الكفاءة بها.

٢. مساعدة الإدارة العليا في إدارة أعمال المؤسسة وإدارة مواردها سواء البشرية أو المالية أو الإدارية أو المعلوماتية.

٣. الربط الإلكتروني بين فروع المؤسسة التي تقع في أكثر من نطاق جغرافي.

معوقات الإدارة الإلكترونية:

من المسلمات أن أي مشروع تصاحبه بعض المعوقات ، فتارة تكون من سوء التخطيط أو من عشوائية التنفيذ ومن تلك المعوقات التي قد تصاحب الإدارة:

١. الرؤية الضبابية للإدارة الإلكترونية وعدم استيعاب أهدافها.

٢. عدم وجود أنظمة وتشريعات أمنية أو التساهل في تطبيقها.

٣. قلة الموارد المالية وصعوبة توفير السيولة النقدية.

٤. التمسك بالمركزية وعدم الرضا بالتغيير الإداري.

٥. النظرة السلبية لمفهوم الإدارة الإلكترونية من حيث تقليصها للعنصر البشري.

٦. وجود الفجوة الرقمية بين المتخصصين في مجال التقنية وآخرين لا يفقهون شيئا من أبجدياتها، ولمعالجة هذه المعوقات تتخذ الإجراءات التالية:

٧. التحديث المستمر لأنظمة التشغيل للحاسبات الآلية.

٨. التحديث المستمر للبرامج المضادة للفيروسات.

٩. تركيب جدار ناري بين المستفيدين ومصادر المعلومات.

١٠. عمل نسخ احتياطية للمعلومات الهامة وحفظها في أماكن آمنة.

١١. أن تتكون كلمة المرور أو كلمة السر من ست خانات على الأقل، تكون مزيجاً من الأحرف والأرقام ويفضل عدم التكرار.

١٢. استخدام البطاقة الذكية الممغنطة أو البصمات.

١٣. سن التشريعات والقوانين التي تحفظ حقوق الناس، وتنفيذها وعدم التساهل بها.

الإدارة التعلمية الإلكترونية والجود الشاملة:

مفهوم الجودة الشاملة في التعليم:

تعرف الجودة الشاملة في التربية بأنها عملية إدارية ترتكز على مجموعة

من القيم وتستمد طاقة حركتها من المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة التي توظف مواهب العاملين وتستثمر قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسن المستمر للمؤسسة.

أن الإدارة الرقمية جاءت كضرورة حتمية لمحو سلبيات الإدارة التقليدية وإدارة الأوراق التي تجاوزها الزمن وأدت إلى تعرض الملفات للتلف والتمزق وانفصال الأوراق عن بعضها ما تؤدي لضياع الملفات.

والإدارة التعلمية الإلكترونية من المهارات المطلوبة في العصر الرقمي لثراء محتواها، وبحكم توفيرها لقاعدة بيانات الإلكترونية تجمع كل ما يهم الإدارة التعلمية كالمعلمين، الطلاب والطاقم الإداري مع تأمين ربط البيئة الداخلية بالعالم الخارجي.

جودة التعليم في ظل الإدارة التعليمية الإلكترونية :

عرّفت الجودة الشاملة بأنها النوعية الجيدة والخامة الأصلية, وبقصد بها الكيف عكس الكم, كما عرّفت بأنها مجموعة من المفاهيم والاستراتيجيات والأدوات والمعتقدات والممارسات التي تهدف إلي تحسين جودة المنتجات والخدمات وتقليل الخسائر وخفضها .

ولتوضيح الفروقات والروابط بين مفهوم الجودة الأساسية والجودة الشاملة ، هنالك أربعة مفاهيم أساسية تبعاً لأهمتها في الاستخدام الصحيح للمعايير الإدارية على مستوى الدولي وهي:

١. سياسة الجودة .

٢. إدارة الجودة .

٣. نظام الجودة .

٤. ضمان الجودة.

ويهتم نظام الجودة الشاملة بتحديد الهيكل التنظيمي، وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات على الموظفين داخل المؤسسة، وتوضيح الأعمال والإجراءات الكفيلة بمراقبة العمل ومتابعته، وكذلك مراقبة وفحص كل ما يرد إلى المؤسسة ، والتأكيد على أن الخدمة قد تم فحصها, وأنها تحقق مستلزمات الجودة المطلوبة، ويقوم نظام الجودة الشاملة على مشاركة جميع الأعضاء في المؤسسة، ويستهدف النجاح طويل المدى وتحقيق منافع للعاملين في المؤسسة وللمجتمع, وسمّيت بالشاملة لأن المسؤولية تشمل جميع فريق العمل.

لابد من توافر عناصر لازمة لضمان إدارة تعليمية الكترونية تتسم بالجودة الشاملة ومنها :

١/ جودة تصميم موقع للمؤسسة التعليمية على الإنترنت لتقديم خدمات دائمة .

٢/ تشغيل الموقع وتحديثه بصورة مستمرة .

٣/ جودة قاعدة البيانات .

٤/ جودة إدارة شبكة المعلومات .

٥/ تأسيس موقع محكم ضد الهجمات الإلكترونية والمتضمنة جودة التشفير للبيانات المتداولة من خلال شبكة الإنترنت.

٦/ تصميم خدمات جديدة و تنفيذها.

أن التطور الكبير في الوسائل الإلكترونية واستخدام الشبكة العالمية للمعلومات له تأثير فعّال في طريقة أداء عمليات التخطيط التربوي وتطويره، وذلك يتطلب وجود مستوى مناسب من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين الإدارات المختلفة للوزارة من جهة وبين الوزارة والوزارات الأخرى والشراكات من جهة أخرى .

طرق توظيف أدوات وأساليب التكنولوجيا في العملية التعليمية :

تكنولوجيا الاتصال التعليمي الحديثة التي تشمل تكنولوجيا الحاسب وتكنولوجيا الشبكات وتكنولوجيا الأقمار الصناعية المرافقة له والتي تستطيع تقديم إمكانات هائلة لعمليتي التعليم والتعلم، حيث يمكن لهذه التكنولوجيا أن تكون بديلاً للعديد من التكنولوجيا التي تستخدم في التعليم كالتلفاز والراديو والمطبوعات وغيرها، فعند ربط جهاز الحاسب بالإنترنت يمكن استقبال محطات إذاعية وتلفزيونية وكذلك مواقع تعليمية تقدّم خدمة التعليم عبر الشبكة، بالإضافة إلى توفير فرص اتصال متزامنة وغير متزامنة من خلال استخدام برمجيات مخصصة لهذا الغرض، إن جهاز الحاسب المجهز بشكل جيد (بطاقات صوت وفيديو وسماعات مثلا) يمكن

أن يقوم مقام آلة التسجيل التقليدية والراديو والتلفاز وكذلك الهاتف.

يُعد توظيف أدوات وأساليب تكنولوجيا التعليم في التدريس من الموضوعات المهمة والمعاصرة، وقد أدرك الجميع أن مصير الأمم رهن بإبداع أبنائها، ومدى تحديهم لمشكلات التغيير ومطالبه، وتحتل التربية موقعاً بارزاً ضمن إطار النقلة المجتمعية كما أن التعليم أحد أهم الأركان التي شملها التغيير والتجديد.

وتوظيف الأدوات والأساليب التكنولوجية في العملية التعليمية يتم من خلال ثلاثة اتجاهات أو مستويات :

١. التوظيف المصغر وفيه يتم تجربة أدوات وأساليب التكنولوجيا، الفكرة أو المنتج أو البرنامج أو البرمجية على مستوى مصغر قبل تعميمه من خلال توفير بيئة تعليمية تدعم استقلالية المتعلم وتسهم في تزويده بالمهارات التي تساعده على كيفية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة .

٢. التوظيف المختار وفيه يجب ألا نفتح باب التوظيف على مصراعيه ولكن علينا أن نختار أدوات وأساليب التكنولوجيا التي تمكن أن تسهم في التغلب على مشكلات محددة من المشكلات التعليمية التي تواجه المتعلم أو المعلم أو المنهج أو أي عنصر من عناصر العملية التعليمية لإحداث تطوير حقيقي قائم على أسس علمية ومنهجية وليس لإحداث إبهار تكنولوجي أو رفاهية.

٣. التوظيف المنظم، لا بد أن يكون توظيف أدوات وأساليب التكنولوجيا

مبني على مدخل النظم وعلى الفكر المستمد من نظرية النظم والذي يتطلب بدوره التعرف على نماذج هذه المستحدثات التي يمكن استخدامها ومجالات هذا الاستخدام أيضاً من أجل تطوير الممارسات التعليمية.

أن استخدام التكنولوجيا في الأداء الإداري والتدريسي أصبح ضرورة حتمية نظراً للمزايا الكبيرة التي تتمتع بها التكنولوجيا ولذا تسابقت الدول من أجل استغلالها واستخدامها للانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية، ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة، لا سيما في قطاع الخدمات كالصحة والتعليم، ولهذا كان لزاماً على وزارة التربية والتعليم أن تعمل جاهدة وبشتى الصور لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في كافة إداراتها المختلفة والإدارات التعليمية بمختلف وزارات التربية والتعليم بالولايات وكذلك على مستوى الإدارة المدرسية سعياً وراء تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة وغاياته السبع، ذلك لما تتمتع به الإدارة الإلكترونية من مميزات وخصائص تنعدم في الإدارة التقليدية وتختزل الوقت والجهد والطاقات .

رابعاً: تطوير المناهج الدراسية:

محور المناهج الدراسية من أهم المحاور التي يجب اعادة النظر فيها, وتطويرها بما يتفق والاحتياجات المحلية ومواكبة التغيرات في العالم , كما يجب النظر في تنظيماتها واختيار الأفضل من بينها .

من التنظيمات المنهجية التي يمكن ان تسهم بشكل فاعل في السودان

هو المنهج الحلزوني أو ما يعرف بالمنهج اللولبي, وهو عبارة عن برنامج تعليمي متكامل يتم عبره مراجعة المعرفة التي تم تدريسها سابقاً, ويكون التركيز على الحقائق الأساسية للموضوع, ثم تقديم مزيد من التفاصيل بصورة متدرجة ومتسلسلة مع تقدّم التعلم, أي أنه يهتم بالعلاقة الرأسية بين المفاهيم, إذ تقدّم المعارف والمفاهيم في نظام حلزوني يزداد عمقاً واتساعاً كلما تقدّم المتعلم في الصفوف الدراسية ويركّز على مبدأ الاستمرار والتتابع وزيادة مستوى العمق للموضوع نفسه أو المجال المعرفي, ومن مميزات هذا النوع من تنظيمات المناهج تتمثّل فيما يلي:

١.انتقال مستوى ادراك المتعلم وانفعالاته بالتدريج الى مستوى أعلى ينتج عنه تنمية قدراته وخبراته.

٢.يساعد المتعلم على تذكّر ما تعلمه بصورة أسرع وأسهل.

٣.يساعد على تحقيق التكامل الرأسي للحقائق والمفاهيم والمعارف والخبرات وفهم العلاقة بينها.

٤.يساعد المتعلم على ادراك الأمور الأكثر تعقيداً تبعاً لقدراته العقلية ومستوى نضجه وتطور ميوله واهتماماته.

ثمة تحديات تواجه المنهج الحلزوني, فهو يحتاج لتنفيذه الى خبراء ومختصين, كما أنه قد لا يكون الأنسب لجميع المعارف والموضوعات, وعليه يجب التدريب عليه جيداً, لتجنب نقاط الضعف فيه ومعالجتها.

كذلك يجب تطوير المناهج الدراسية لتواكب التطورات العالمية وذلك

بتضمين الرمز الإلكتروني (qr code) في المناهج, الذي يمكن قراءته بقارئ الرموز الضوئي والمتوفر في كل المواقع الإلكترونية والهواتف الذكية لينقل المتعلم الى فيديو خاص بالدرس يتم إعداده مسبقاً, ما يتيح للتلميذ فرصة حضور الدرس كاملاً.

خامساً: التربية الوطنية في المناهج الدراسية:

هي عبارةٌ عن وسيلة من الوسائل التربوية، والتعليمية الّتي تستخدم في المؤسّسات التعليميّة، والمدارس، والهدف منها هو تعزيز الانتماء إلى الوطن، وتعرف أيضاً بأنّها منهج من المناهج الدراسيّة الّذي يعتمد على مجموعة من المصادر التعليمية التي تسهم في تعريف الطلاب بالمفاهيم الوطنية كالوطن، والمواطن، والدولة، وغيرها، لذلك تعتبر التربية الوطنية من أهم المواد الدراسية، والتربوية التي تدرّس في كافة المدارس في مختلف دول العالم.

أهداف التربية الوطنية:

تهدف التربية الوطنية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في:

تعريف الطالب بتاريخ وطنه، من خلال تزويدهِ بكافة المعلومات المتعلقة بوطنهِ، كتاريخ استقلالهِ، وأسماء مدنهِ، وأهم المواقع فيه، وغيرها من المعلومات الأخرى.

النصوص الدستورية، التي يحتويها دستورُ وطنهِ حتى يتعرّف الطالب على حقوق، وواجبات المواطن.

تزويد الطالب بمعلومات عن مجتمعهِ، وعن عاداته وتقاليده وقيمه.

جعل الطالب قادراً على الربط بين التربية الوطنية، والمجالات العامّة المرتبطة بمفهوم الدولة كالمجالِ الاقتصادي، والاجتماعي، وغيرهما.

مساعدة الطالب على فهم معنى القيم الإيجابيّة الّتي يجب أن يسعى كل مواطن على تحقيقها في وطنه.

العمل على توضيح مجموعة من المفاهيم الخاصّة بالتربية الوطنيّة، مثل النظام السياسي، والنظام التشريعي، وغيرها.

مساعدة الطالب في التعرّف على القضايا العامّة الموجودة في مجتمعهِ.

فهم معنى التعاون بين الدول في مختلف المجالات العامّة.

تعريف الطالب دور المؤسسات الحكوميّة، والخدمات العامة التي تقدمها للمواطنين.

مساعدة الطالب على فهم دورهِ في الحياة السياسية، من خلال المشاركة في الفعاليات الوطنية كالتصويت في الانتخابات.

أهمية تدريس التربية الوطنية:

لتدريس التربية الوطنية أهميّة كبيرة، ومفيدة في مختلف المراحل الدراسيّة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

تساعد في إعداد جيل قادر على النهوض بوطنه.

تزويد الطلاب بكافة المعارف المفيدة حول التحديات التي تواجه المجتمع وتساعدهم على فهم الطرق المناسبة لتطوير مجتمعهم.

تعزز المعاني، والقيم الوطنيّة في نفوس الطلّاب.

تعتبر من المواد الدراسيّة الّتي تسهم في تفعيل دور التعليم التفاعلي بين الطلاب، والمعلّمين عن طريق الاعتماد على دور الطلاب في البحث، والإعداد للمادة الدراسية للمشاركة في شرحها، وتوضيحها لزملائهم.

تتميّز بالاعتماد على الزيارات الميدانيّة لمختلف الأماكن في الدولة كالقطاعات العسكريّة، والمؤسسات الحكوميّة، والمعالم الأثريّة، وغيرها الكثير من الأماكن الأخرى، الّتي تسهم في إثراء معلومات الطلاب.

تسهم في زيادة وعي الطلاب حول المراحل، والأحداث التاريخية المهمة في وطنهم، وفي أنحاء العالم.

سادساً: تطوير نظام القياس والتقويم:

الاختبارات التحصيلية ليست كافية للحكم على مستوى الطالب، إذ أنها تقيس مستوى الطالب في حالة زمنية محددة وليست تراكمية لطيلة فترة التعلم فهناك العديد من المتغيرات التي قد يكون من شأنها التأثير على عملية التقويم، كالحالة المزاجية والصحية ومستوى القلق وغيرها، بالإضافة إلى أن الاختبارات التحصيلية تَتَوقف عادةً على قياس الأهداف المعرفية دون المهارية والنفس حركية، ومن جانب آخر فإن عملية التقويم التكوينية طيلة فترة التعلم يعززها تقديم التغذية الراجعة للطلاب عن مدى تقدمهم نحو الأهداف المرسومة, فالعبرة ليس بالقياس فقط، بل التقويم لإحداث التعلم الحقيقي للطالب, وعليه لا بد من استخدام أدوات

قياس مواكبة للتغيرات في ظل ثورة المعلومات والتدفق المعرفي في القرن الحادي والعشرين.

ومن أحدث أساليب القياس والتقويم هي التي تعتمد على الحاسب الآلي وعند استخدام أدوات القياس والتقويم الالكترونية بالأسلوب الأمثل من خلال أدوات مخصصة، تتولد العديد من المميزات كالموضوعية وتقلل نسبة الخطأ بالإضافة الى اطلاع المعلم على تقارير ورسوم بيانية تبين الفجوات لتلك الدرجات دون جهد أو عناء.

القياس والتقويم الإلكتروني:

يُعد التقويم الالكتروني أحد العناصر المهمة المكونة لمنظومة المنهج، وتعددت تعريفاته؛ فقد يعني إصدار حكم على الأشياء في ضوء استخدام محكات أو معايير معينة، ويعرف بأنه عملية توظيف شبكات المعلومات وتجهيزات الكمبيوتر والبرمجيات التعليمية والمادة التعليمية المتعددة المصادر باستخدام وسائل التقييم لجميع وتحليل استجابات الطلاب بما يساعد المعلمين على مناقشة وتحديد تأثيرات البرامج والأنشطة التعليمية للوصول إلى حكم مقنن قائم على بيانات كمية أو كيفية متعلقة بالتحصيل الدراسي.

يعتمد التقويم الإلكتروني على استخدام التكنولوجيا الرقمية لجعل التقويم أكثر كفاءة لاهتمامه بجميع المشاركين من المتعلمين ولاستخدامه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعرض البيانات وتوفير المعلومات وتسجيل الاستجابات ورصد الدرجات

وتقديم تقارير حول أداء المتعلمين، ولكونه عملية مستمرة ومنظمة هدفها تقويم أداء المتعلمين عن بعد باستخدام الشبكة الإلكترونية، فهو أحد فروع علم التقويم التربوي الذي يعكس التفاعل والتناسق بين التقويم والتكنولوجيا.

مفهوم التقويم الإلكتروني:

هو مجموعة من الأساليب والأدوات المناسبة والتي تستخدم في التقويم التربوي التعليمي وتوظف أدوات تكنولوجيا الرقمية بأنواعها بما يخدم عملية التقويم والأهداف المرجوة لتحقيقها في العملية التعليمية التعلمية وفقاً لأسس ومنهجية منظمة وآمنة, كما يعرّف بأنه حزمة من الأدوات الرقمية المتطورة والحديثة المرتبطة بالأدوات التكنولوجية الرقمية حيث تبنى على شبكات المعلومات عبر التواصل بين المعلم والمتعلم باستخدام منصات تعليمية مختلفة لتقييم أدوات التقويم المستمر والحكم على مدى اكتساب المتعلمين للمهارات الأساسية من المعارف والمفاهيم التي تم تعلمها وقدرتهم على توظيف التقويم الإلكتروني.

وهو عملية منظمة تتضمن حزمة من الأدوات الرقمية والمتطورة المرتبطة بالأدوات التكنولوجية الرقمية المنشورة على شبكة الانترنت، تهدف لجمع البيانات وتحليلها من أجل الحكم على مدى تحقيق المتعلمين للأهداف التربوية في التعلم والوقوف على نقاط القوة والضعف لديهم.

وطبقاً لهذه التعريفات فإن التقويم الإلكتروني يُعتبر الولوجَ إلى الشبكات الإلكترونية وتوظيف أدوات التكنولوجيا الرقمية، من برامج منشورة على

السحابة والتي يتم عمل الاختبارات والأنشطة الصفية واللاصفية من خلالها والتي يتفاعل المتعلم معها إلكترونياً، ويُقدم المعلم التغذية الراجعة وذلك للحكم على أداء المتعلمين ومدى اكتسابهم للمعلومات والمهارات في مختلف المواد الدراسية.

أنواع القياس والتقويم الإلكتروني:

من حيث الكيف هناك طريقتان للقياس والتقييم الرقمي، هما:

القياس والتقييم من خلال الأقراص الصلبة: وهي أول صور القياس والتقويم الرقمي، وكانت تُخزّن على الأقراص صلبة.

القياس والتقييم الشبكي من خلال الانترنت: تقديم أدوات القياس والتقييم من خلال شبكة الانترنت، والمتمثلة في الاختبارات الشبكية، وهي من أحدث النقلات الكيفية في تقديم القياس والتقييم الرقمي.

أما من حيث النوع هناك نمطان، هما:

القياس والتقييم التقليدي المحوسب: يسمى بالاختبارات المحوسبة ويشبه الاختبارات الورقية من حيث المضمون وطريقة سيره في اتجاه واحد ولكنه يختلف في آلية التقييم والحفاظ على سير الاختبار.

القياس والتقييم الرقمي المتكيف مع القدرات المعرفية والمهارية للمتقدمين للاختبار: يسمى بالاختبار الحاسوبي التكيفي, في هذا النوع من القياس والتقييم يقوم الحاسب الآلي بتكييف أداة القياس بناء على مستوى المتقدم للاختبار، فيحصل الحاسوب بهذا الأسلوب على المعلومات الكافية التي

تمكنه من الحكم على مستوى المتقدم للاختبار.

أنواع التقويم الإلكتروني:

تتعدد أشكال التقويم الإلكتروني، بالإضافة إلى الأدوات الرقمية التي يمكن استثمارها في تنفيذها، ومنها:

ملف الإنجاز الإلكتروني: وهي تجميع منظم يقوم به الطالب لأعماله ذات العلاقة بمحتوى المادة العلمية، وعرضها على المعلم، وتشمل تجميع إنجازاته وأعماله المرتبطة بالمحتوى الدراسي ومراجعتها وتقويمها من قِبل المعلم.

الاختبارات الإلكترونيَّة :

فحص المستوى المعرفي للمتعلمين كسلوك ناتج عن اكتساب معرفي حققه بعد فترة تعلم في المواقف التعليميَّة داخل قاعات الدراسة الإلكترونيَّة، ومنها:

تقييم الأداء والسلوك:

يهتم بقياس قدرة المتعلم على أداء مهارات محددة، أو إنجاز مهمة تعليمية محددة أو فحص ظاهرة أو امتلاك سمة معينة:

بطاقات الملاحظة:

فيها يتم وضع الطلاب في مواقف ممارسة وتطبيقات عمليَّة، وكما يتم ملاحظة مدى التقدُّم في مهارات الطلاب أثناء الممارسة باستخدام بطاقات

ملاحظة.

خرائط المفاهيم البصرية:

من خلال خرائط المفاهيم الإلكترونية، وذلك لقياس مدى قدرة المتعلم على الفهم وحل المشكلات ورؤيته لطبيعة العلاقات بين المفاهيم المستخدمة.

تحديات التقويم الإلكتروني:

إن من أهم التحديات التي تواجه التقييم الالكتروني محدوديته على تغطية جميع جوانب العملية التعليمية، بالإضافة إلى محدوديته في منع الانتحال، وكذلك لا يمكن التقويم الالكتروني من عقد الامتحانات الشفوية، ومشكلة عدم تمكن جميع الطلاب من الوصول إلى الإنترنت.

بالإضافة إلى الحاجة إلى تدريب المتعلمين في البداية على التقويم الإلكتروني إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الحاسوب والإنترنت والتكلفة الباهظة لتوفيرها، ولحل هذه المشكلة يجب على المؤسسات التعليمية توفير مختبرات مجهزة بالكامل مع إمكانية الوصول إلى الإنترنت لهؤلاء الطلاب، وكذلك ضعف البنية التحتية التقنية، خاصة في الدول التي لا تتوافر فيها الكهرباء والإنترنت بشكل دائم، حيث يجب على المسؤولين توفير معدات أنظمة التقويم الإلكتروني كاملة للإعداد والتشغيل، إضافة إلى أن مُعظم الأنظمة والبرامج تستخدم اللغة الإنجليزية لإعداد بنك الأسئلة وصياغة الاختبارات الإلكترونية.

ومن الضروري اعادة النظر في أدوات القياس والتقويم, والعمل على

تطويرها خاصة امتحانات الشهادة الثانوية وما يصاحبها من أعمال التصحيح والكنترول, والاستفادة من التقنية الحديثة في اجراءها واعتماد نظام (qr code) الذي قد يسهم في توفير الوقت والجهد والمال.

المراجع:

١. إبراهيم عبد الوكيل الفار(٢٠٠٢م). استخدام الحاسوب في التعليم. الأردن. دار الفكر. ط١

٢. أحمد عودة (٢٠٠٤). القياس والتقويم في العملية التدريسية. دار الأمل للنشر والتوزيع. الأردن

٣. أحمد محمد سالم (٢٠٠٤). تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني. الرياض، مكتبة الرشيد.

٤. أحمد محمد سالم(٢٠٠٤م). تكنولوجيا التعليم. الرياض. مكتبة الراشد الرياض. ط١.

٥. بشير عبد الرحيم الكلوب(١٩٨٣). تكنولوجيا التعليم في عملية التعلم والتعليم. الأردن. دار الشروق. ط١.

٦. حمدي أحمد عبد العزيز. (٢٠٠٨). التعليم الإلكتروني، الفلسفة ـ المبادئ ـ الأدوات ـ التطبيقات. عمان، دار الفكر.

٧. دفع الله الحسن وآخرون(٢٠٠٥م). الخطة الوطنية للتعليم للجميع. السودان: الخرطوم

٨. رمزي أحمد عبد الحي(٢٠٠٦م). نحو مجتمع إلكتروني.مصر. دار زهراء الشرق. ط١

٩. سوسن شاكر مجيد. (٢٠١١). تطورات معاصرة في التقويم التربوي. دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

١٠. صلاح الدين علام (٢٠٠٦). القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المستقبلية، دار الفكر العربي، القاهرة.

١١. عمر بلقاضي(٢٠٠٦م). الإعلام الآلي للمبتدئين والمبرمجين. الجزائر. دار هومة. ط١.

١٢. غسان يوسف وآخرون. (٢٠١٥م). تطبيقات الحاسوب في الإدارة التربوية. الأردن. دار صفاء للنشر والتوزيع. ط١.

١٣. فاروق شوقي البوهي(٢٠٠١م). أهمية التعليم الأساسي وتحقيق التنمية الشاملة في ظل العولمة. مصر.دار الإسكندرية للنشر. ط١.

١٤. محمد محمود الحيلة (٢٠١٤م). تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق. الأردن , دار الميسرة للنشر. ط٢.

١٥. محمد محمود الحيلة(٢٠٠٤م). تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق. الأردن. دار الميسرة للنشر. ط١.

١٦. هنداوي. أسامة سعيد علي (٢٠٠٩). تكنولوجيا التعليم والمستحدثات التكنولوجية. مصر.جامعة الأزهر، عالم الكتاب. ط٢.

١٧. دوجلاس موسيشيت(٢٠٠٠م). مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين. القاهرة.الدار الدولية للاستشارات الثقافية. ط ٢.

١٨. واقع التعليم في الوطن العربي وسبل تطويره , سامي عبدالله, عزت محمد , منى مؤتمن.

١٩. السياسات التعليمية وصنع القرار, عبدالله جواد ٢٠٠٣م.

٢٠. السياسات التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة, سعود هلال الحربي,٢٠١٩م.

٢١. برنامج تدريب المعلمين, اكرم رضا , ٢٠٠٣م.

الأوراق والرسائل العلمية:

١. انور عبدالله ادريس ليمان(٢٠٢٢) نموذج مقترح لتوظيف تكنولوجيا التعليم في تحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة, رسالة دكتوراه, جامعة النيلين.

٢. إسماعيل فادي(٢٠١٣). البنية التحتية الاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتعليم عن بعد، ورقة مقدمة لندوة الإقليمية حول توظيف تقنيات المعلومات واتصالات في التعليم عن بعد . دمشق .

٣. الآفاق المستقبلية لجدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥ الخرطوم. وزارة الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي. المجلس الوطني للسكان. (٢٠١٥)

٤. أوراق منصة مؤتمر ثورة ديسمبر للنهوض بالتعليم . أغسطس (٢٠٢٠) أرشيف المكتب التنفيذي بوزارة التربية والتعليم الاتحادية . السودان.

٥. أورساتو ريناتو(٢٠١٢). استراتيجيات الاستدامة . مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

٦. برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (٢٠١٠). ملخص تقرير التنمية البشرية الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية.

٧. تقرير خطة وزارة التربية والتعليم لعام (٢٠١٩) , ارشيف إدارة السياسات والتخطيط والبحوث.

٨. الجهاز القومي لتطوير المناهج ـ أوراق علمية١٩٩٠م. ارشيف المركز القومي للمناهج والبحث التربوي.

٩. دورية التخطيط التربوي (١٩٩٢). التوثيق التربوي وزارة التربية والتعليم

١٠. محي الدين صابر (١٩٦٩م). مؤتمر التربية القومي، أوراق عمل حول (التربية). الخرطوم. السودان. ارشيف وزارة التربية والتعليم الاتحادية . التوثيق التربوي

١١. رجاء زهير العسيلي(٢٠٠٩). استخدام التكنولوجيا في الإدارة التربوية . ورقة بحثية جامعة القدس المفتوحة .

١٢. السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج- العرض الاقتصادي ارشيف وزارة المالية ٢٠٠٣م .

١٣. صبري صادق أرسيلان(٢٠٠٥). الحكومة الإلكترونية، دراسة مقدمة للهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية . بغداد

١٤. محمد سالم قطبي(٢٠١٨) . مجلة السياسات والتخطيط والبحوث. خطة التنمية المستدامة . إدارة التخطيط والإحصاء التربوي.

١٥. محمد فضل المولى محمد(٢٠١٦). اضاءات السودان, الخرطوم، الاتحاد المهني لمعلمي ولاية الخرطوم، منشورات أمانة ترقية المهنة، العدد الثاني.

١٦. مصطفى أحمد الأنصاري ٢٠٠٢م برنامج الإدارة الجودة الشاملة وتطبيقاها في المجال التربوي ، اطلع على موقع ٠٢/٢٠١١ / مركز قطر للتدريب التربوي لدول الخليج.

١٧. وزارة التربية والتعليم الاتحادية.الإستراتيجية القومية الشاملة. ١٩٩١ـ ٢٠٠١م.

١٨. وزارة التربية والتعليم. المناهج. أوراق عمل حول (تطوير المناهج والبحث التربوي). الجهاز القومي بخت الرضا. (١٩٩٠م). ارشيف التوثيق التربوي

١٩. وزارة التربية والتوجيه. ورقة عمل حول (التعليم العام). الخرطوم، السودان. ارشيف التوثيق التربوي .(١٩٥٦م)

٢٠. يونس عرب ٢٠١٠م الحكومة الالكترونية – الإطار العام ، موقع أطلع يوم٢٠١٥/٧/١٠ http://www.arablaw.org/Download

٢١. إسماعيل محمد. (٢٠٠٥). اتجاهات طالبات كلية التربية بجامعة قطر نحو إعداد ملف الطالب الالكتروني E. PORTFOLIO

واستخدامه في التعليم وأرائهن نحوه. المؤتمر العلمي العاشر

٢٢. رفعت بسيوني. (٢٠١٦). فاعلية بعض أدوات التقويم الإلكتروني في تطوير أداء معلمي الحاسب الآلي بالمرحلة الإعدادية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث

٢٣. إسماعيل محمد حسن (٢٠٠٩). التقويم في التعليم الإلكتروني. مجلة التعلم الإلكتروني

(رقم الايداع ٢٠٢٢/٢١٣١)